١

بحوث
في الأُصول الرجالية

رجال ابن الغضائري

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

رِجَالُ اِبْنَ اَلْغَضَائِرِيّ
بَحْثٌ رِجَالِيٌّ

سلسلة بحوث في الأصول الرجالية/ ١

رِجَالُ اِبْنَ اَلْغَضَائِرِيّ
بَحْثٌ رِجَالِيٌّ

بِقَلَمِ
الشَّيْخ عَادِل هَاشِم

طَبْعَـــة مُحققَـــه

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان قراردادی : الرجال .شرح
عنوان و نام پدیدآور : رجال ابن‌الغضایری: بحث رجالی/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسة الصادق علیه السلام للطباعة و النشر، ۱٤٤٤ ق.= ۲۰۲۳ م.= ۱٤۰۲.
مشخصات ظاهری : ۱٦۰ ص.؛ ۵/۲۱×۵/۱٤ س‌م.
فروست : سلسله بحوث فی‌الاصول‌الرجالیه؛ ۱.
شابک : ۸-۱۲-۸۰۱٤-٦۲۲-۹۷۸
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : زبان: عربی.
یادداشت : کتاب حاضر شرحی بر کتاب «الرجال» تالیف ابن‌غضایری است.
یادداشت : کتابنامه: ص. ۱۳۹ - ۱۵۲؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : ابن غضائری، احمدبن حسین، قرن ٤؟ق. . الرجال-- نقد و تفسیر
موضوع : حدیث -- علم‌الرجال
Hadith -- *Ilm al-Rijal
شناسه افزوده : ابن غضائری، احمدبن حسین، قرن ٤؟ق. . الرجال. شرح
رده بندی کنگره : BP۱۱۵ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۹۲٤
شماره کتابشناسی ملی : ۹۲٦۵٦۱۱

رِجَالُ اِبْنَ اَلْغَضَائِرِيّ بَحْثٌ رِجَالِيٌّ

تألیف: الشیخ عادل هاشم

الطبعة: الاولی ، ۱٤٤۵ هـ - ۲۰۲۳ م - ۱٤۰۲ ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق علیه السلام

عدد النسخ: ۱۰۰۰ نسخة

عدد الصفحات: ۱٦۰ صفحة

ردمک: ۸-۱۲-۸۰۱٤-٦۲۲-۹۷۸

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

www.alsadegh.com

مراکز التوزیع: ایران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤۰
موسسة الصادق ۹۱۲٤۱۰۲۰۹٦ (۰۰۹۸)
ایران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نایب - سوق المجیدی
موسسة الصادق ۳۳۹۳٤٦٤٤ (۰۰۹۸۲۱)

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين:

أما بعد:

فهذه مجموعة من الأبحاث الرجالية كنا قد ألقيناها على جمعٍ من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الأشرف، وكانَ محور البحث كتاب الرّجال، أو مايسمى بكتاب الضعفاء لابن الغضائري، خصوصاً مع ما اكتنف الكتاب من أحداث كثيرة ومتنوعة وشائكة منعت جمعاً من الأعلام من استيضاح فكرة ثبوت الكتاب لصاحبه، ومطابقة مابأيدينا من الكتاب مع نسخة الأصل، والبحثُ في مدى إمكانية الاعتماد على ما بأيدينا منه.

وبعد أنْ يسّر الله تعالى الانتهاء من إلقاء تلك الأبحاث، رغب جمع من الطلبة ممن حضر تلك الأبحاث، أن نقوم بطباعة الكتاب ونشره؛ لتعميم الفائدة منه، فاستجبنا لطلبهم؛ لما وجدنا فيه من طريق لتعميم تلك الفائدة لطلاب العلم

والباحثين في علم الرجال.

نسال الله تعالى أنْ يوفقنا لما فيه الخير والصلاح

والحمد لله رب العالمين.

مقدمة

يعتبر (كتاب الرّجال) أو (كتاب الضُّعفاء) كما يُسمّى لابن الغضائري، أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، الواسطي، البغدادي، من الكتب التي أثيرت حولها استفهاماتٌ وتساؤلاتٌ كثيرةٌ في العقود الأخيرة، مما أدّى إلى ظهور انقسامٍ حادٍّ في الآراء تجاه هذا الكتاب، بين من يعتبر الكتاب ويُثني على صاحبه، ويعتبره من نقّاد الأخبار، وبين من لا يعتبر الكتاب، بل ولا يستسيغ طريقة المصنف في نقده، وكونه حادّاً في عباراته، متطاولاً على أعلام الطائفة، حتّى شاع عن المؤلّف: أنّه لم يسلم أحد من تضعيفه.

بل ذهب البعض إلى أنّ الكتاب موضوع على لسان ابن الغضائري، وحاشاه أن يصنّف مثل هذا الكتاب.

ومن هنا:

كان لابدّ من الإقدام على البحث في هذا الكتاب، ومحاولة الوصول فيه إلى مختار، مع ما ذكرناه من هذا الانقسام بين الأعلام، وسنحاول البحث بمعية القرائن والشواهد والمؤيّدات، والنظر للكتاب نظرةً علميةً موضوعيةً، من دون أفكار وارتكازات ذهنية مسبقة، لا مع ولا ضد الكتاب؛ وذلك

لأنّ وجود هذا الارتكاز المسبق يدفع الباحث باتجاه جهة معينة، ويخرجه عن دائرة الموضوعية والحيادية، التي يجب أن يتسم بها الباحث في العلوم.

والإنصاف:

أن هناك جملة من الكتب في علم الرجال، صارت محلّ البحث والتحقيق، وهي غنية بالمادة العلمية، ومشوقة جداً، وتحيطها أحداث ومعطيات كثيرة، وتترتب عليها آثار كبيرة في علم الرجال، والفقه، والتفسير- بطبيعة الحال- منها: كتاب الضعفاء لابن الغضائري، وتفسير علي بن إبراهيم القمي، والفقه المنسوب للإمام الرضا (عليه السلام)، وكذلك التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام)، وغيرها من الكتب.

ثمّ أنّه يقع الكلام في مقاماتٍ:

المقام الأوّل:

في التعريف بابن الغضائري، وسيرته الذّاتية، ومشايخه، وما ذُكِر له من مصنّفات.

أمّا ابن الغضائري،-بغض النّظر عما جاء في كلمات جمع من الاختلاف، بأنّ ابن الغضائري هل هو الحسين بن عُبيد الله؟ أم أنّه ابنه أحمد بن الحسين بن عبيد الله؟-، فهو الشيخ أحمد بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري، الواسطي، البغدادي، وكانت ولادته في النصف الثاني من القرن الرّابع الهجري، وكان قد أخذ العلم عن والده، الحسين بن عبيد الله، كما يشير إلى ذلك زميل درسه النجاشي (رحمه الله) بوضوح، في ترجمته لأحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل، حيث يقول:

((كوفيٌّ، ثقةٌ، من أصحابنا، جدّه عمر بن يزيد بيّاع السابري، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وأبي الحسن (عليه السلام)، له كتب لا يُعرف منها إلّا النوادر، قرأته أنا وأحمد بن الحسين (رحمه الله)، على أبيه))[1].

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٨٣ الرقم ٢٠٠.

بل الظاهر أنّه كان ملمّاً بعلوم ومعلومات كثيرة، فالنجاشي ينقل عنه في موارد كثيرة ومنقولات متنوعة،كما في نفس ترجمة الصيقل هذه، حيث يقول:

((وقال أحمد بن الحسين (رحمه الله): له كتاب في الإمامة، أخبرنا به أبي، عن العطّار، عن أبيه، عن أحمد بن أبي زاهر، عن أحمد بن الحسين به))[1].

وهذه الإشارات واضحةُ الدلالة على قدرته العلمية، بحيث أنّ له مصادر معلومات تختلف عن الآخرين، وملتفت إلى جملة من النكات والجهات -خصوصاً في الرواة -لم يلتفت إليها الآخرون.

وكان قريباً -زماناً ومكاناً- بل معاصراً للشيخ الطوسي (قدس سره) كذلك، ولكنّ الظاهر أنّ علاقة النجاشي معه تعود إلى فترات الصبا والشباب، حيث كانوا زملاء درس واحد-على ما ستأتي الإشارة إليه[2]-

ولكن مع ذلك، فمن الغريب عدم ترجمة النجاشي له في كتابه (فهرست أسماء مصنّفي الشيعة)، مع أن الملاك والمناط في

(١)المصدر نفسه.

(٢) ينظر: ص٢٦.

الترجمة في كتابه متوفر عند ابن الغضائري، فالرجل إمامي، وصاحب كتاب بل كتب، مع أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد صرّح في مقدمة فهرسته، أنّ لأحمد بن الحسين بن عُبيد الله كتابين، أحدهما في ذكر المصنّفات، والآخر في ذكر الأصول، حيث قال:

((أمّا بعد: فإنّي لمّا رأيت جماعةً من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرس كتب أصحابنا، وما صنّفوه من التصانيف ورووه من الأصول، ولم أجد أحداً استوفى ذلك، ولا ذكر أكثره، بل كلّ منهم كان غرضه أن يذكر ما اختص بروايته، وأحاطت به خزانته من الكتب، ولم يتعرض أحد منهم باستيفاء جميعه، إلاّ ما قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله (رحمه الله)، فإنّه عمل كتابين، أحدهما ذكر فيه المصنفات، والآخر ذكر فيه الأصول، واستوفاهما على مبلغ ما وجد وقَدر عليه، غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا، واخترم هو (رحمه الله)، وعمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب، على ما حكي بعضهم عنه))[1].

ومن كلمات الشيخ الطوسي في المقام، يتضح لنا أنّ

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ٣١- ٣٢.

الرّجل كان صاحب الريادة في تحويل الفهارس -سواءٌ أكانت للمصنّفات، أم للأصول- من مرحلة البساطة والدائرة الضيّقة الشاملة للمكتبات الخاصة، وخزائن الكتب الشخصية الضيّقة، لتشمل دائرة أوسع وأكبر، ولعلّه من خلال البحث والتحقيق والاعتماد على فهارس الآخرين، وهذه ميزةٌ مهمةٌ في فكر ابن الغضائري، تشير إلى أنّ للرّجل إبداعات في هذا المجال، نابعة من سعة علمه.

وصريح كلمات الشيخ الطوسي، أنّ الرّجل لم يعش طويلاً، فإنّ الاحترام -على ما قيل- هو الوفاة في سن مبكرة، وما قبل الأربعين، ولهذا لم تُنشر كتبه ومصنفاته، ولم يكن له تلامذة مشهورون يأخذون عنه العلم، وينقلونه للآخرين، ونعتقد أن لهذا الأمر -الاحترام- دوراً في فقدان كتابه(الضعفاء) في فترة من الزمن -على ما سيأتي تفصيله[1]-

بل أكثر من ذلك:

فقد أُبتلي الرّجل بورثة لم يعرفوا قيمة الكتب والعلم، فعمدوا إلى إتلاف كتبه، ومن ضمنها ما ألّفه في ذكر المصنّفات، وفي ذكر الأصول،-مع الأسف الشديد-،عكس ما أنعم الله به

(١)ينظر: ص١٠٦.

على الشيخ الطوسي، فقد رزقه أحفاداً وأحفاد أحفادٍ محبين للعلم، وساهموا في الاحتفاظ بنسخة من كتب جدهم الأكبر- الشيخ الطوسي-، وأعادوا طرحها في المحافل العلمية بعد قرون من وفاة الشيخ الطوسي، ولك عزيزي القارئ أن تقارن عظم الفائدة هنا، وعظم الخسارة هناك.

والأكثر من ذلك:

عدم ترجمة الشيخ الطوسي ولا النجاشي للرّجل في فهرستيهما، ولا في رجال الطوسي، فيمن لم يروِ عن واحد من الأئمّة (عليهم السلام)، ولا نعلم بالضبط لماذا عزفوا عن التعرّض لترجمته؟ مع كونه زميلهم في الدّرس، ومعاصراً لهم، وكانوا قد استفادوا منه ومن والده الكثير من العلم.

فلعّلهم ترجموا، ولكن لم تصلنا ترجمته من جهة طرو السقط، أو التصحيف، أو اختلاف النسخ ونحو ذلك، ولعلهم لم يترجموا له أصلاً.

ثم أننا تتبعنا -شخصياً- مسألة رواية وأخذ النجاشي عن ابن الغضائري(أحمد بن عبيد الله) فوجدناها (٢٣) مورداً، كان عشرون منها متعلق النقل فيها أحداث وأسماء كتب ومصنفات، مما يشير إلى أخذها من كتب فهارس ابن

الغضائري[١]،بينما كان النقل التاريخي عنه في مورد واحد[٢]، والنقل المتعلق بتضعيف الرواة في موردين[٣]، على تفصيل يأتي.

ومن الطبيعي أن يكون لابن الغضائري مشايخ وأساتذة يأخذ عنهم العلم، وهذا واضحٌ، ومنهم على سبيل المثال، والده الحسين بن عبيد الله الغضائري (المتوفى سنة ٤١١ للهجرة)، والذي كان أيضاً شيخاً للنجاشي والطوسي[٤].

والظاهر أنّ دار الغضائري كانت منتدىً علمياً، يدرس فيه الدارسون، ويلتقي فيه الرّواة والمصنّفون، ومن الطبيعي أن تستمر هذه الدار بعطائها العلمي على يد أبنائها، كما أشار إلى ذلك الشيخ الطوسي، من أنّه كان له حضور فيها سنة (٤١٣)

---

(١)ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: التراجم ذات الأرقام: ٧، ٧٤، ١١٧، ١٥٤، ٢٠٠، ٢٨٧، ٣٠٦، ٣١٠، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٩٥، ٥١٧، ٥٢٧، ٥٧٢، ٦٧٦(مرتين: في علي بن الحسن بن علي بن فضال)، ٨٤٠، ٨٨٦، ٩٤٩، ١٢٥٤.

(٢)المصدر نفسه: ص٧٦ الرقم ١٨٢.

(٣)ينظر: المصدر نفسه: ص ١٢٢الرقم ٣١٣، ص١٥٤ الرقم ٤٠٨.

(٤)ينظر: الطوسي، الرجال: ص٤٢٥ الرقم٦١١٧، النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٦٩ الرقم١٦٦.

للهجرة، أي بعد وفاة الغضائري بسنتين، ولعلّها تلك كانت آخر أيام أو سنوات تلك الدار.

ولكنّ الظاهر أنّ الأجيال اللّاحقة -من عائلة الغضائري- بعد وفاة ابن الغضائري، لم يكونوا من المهتمين بالعلم والمعرفة؛ ولذلك عمدوا إلى إتلاف الكتب التي صنّفها ابن الغضائري، وبذلك انتهى دورهم في الحياة العلمية.

وهذا من أهم مناشئ فقدان مصنّفات ابن الغضائري، والتي منها كتاب الرّجال، أو كتاب الضُّعفاء، والذي نحن بصدد الحديث عنه.

وفاته، ومشايخه، وتلامذته، وكتبه:

وقد قيل في سنة وفاته أنّها عام(٤١٢) للهجرة، ولكنّ الظاهر أنّها بعد ذلك، بقرينة حضور الشيخ الطوسي (قدس سره) فيها سنة (٤١٣) للهجرة، ولكنّها لعلّها لا تبتعد عن هذا الزمان كثيراً.

وكان من مشايخه:

١ ـ أبو محمّد بن طلحة بن علي بن عبد الله بن كلالة.

٢ ـ النُّصيبي أبو الحسين، أخذ عنه قراءةً.

٣ ـ والده الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الواسطي، البغدادي، الغضائري.

٤ ـ الحسن بن محمّد بن بندار القمّي، روى عنه بلفظ (حدّثني).

٥ ـ أحمد بن عبد الواحد، قرأ عليه عدّة من كتب علي بن الحسن بن فضّال، وسمعها منه النجاشي.

وأمّا تلامذته:

فلجملة من الأحداث التي ذكرناها من قِصر عمره وغيرها لم يكن له تلامذة معروفون، عدا النجاشي كما تقدّم[1].

كتب ابن الغضائري التي ذُكرت له:

١ ـ كتاب فهرست المصنّفات:

كما تقدّم ذكره من الشيخ الطوسي[2] في مقدمة فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وقد ضاع خبر هذا الكتاب حتّى عن الشيخ الطوسي، وعمد بعض ورثة ابن الغضائري إلى

---

(١) يراجع: ص١٤.

(٢) يراجع: ص١٣-١٤، الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ٣١-٣٢.

إتلافه، وهذا معناه عدم إمكانية إعادة آراء ابن الغضائري التي سُجِّلت، ونُقِلت إلينا فيما بعد إلى كتابه هذا في فهرست المصنّفات، وهذه نقطةٌ مهمةٌ يمكن الارتكاز عليها، للتعويل بثبوت كتب أخرى لابن الغضائري.

ونعتقد أن النجاشي أخذ منه في ضمن العشرين مورداً، التي تقدمت الإشارة اليها فيما سبق[١] بحسب استقرائنا الخاص.

٢ ـ كتاب فهرست الأصول:

فكذلك ذكره الشيخ الطوسي له في مقدمة فهرست كتب الشيعة وأصولهم كما تقدّم[٢]، وقد أهلكه بعض ورثته ـ أي ورثة ابن الغضائري ـ كذلك، ولم يصل حتّى إلى معاصره وهو الشيخ الطوسي، وهذه نقطةٌ مهمةٌ فيمكن الاستناد إليها للقول بوجود كتب أخرى، يرجع إليها ما يُنقَل عنه من كلمات وآراء على العلماء من بعده، كما حصل.

ونعتقد أن النجاشي -بمعية ما لاحظناه من الكلمات التي نقلها النجاشي عن ابن الغضائري-كان قد أخذ منه في ضمن العشرين مورداً التي استقرأناها شخصياً، وتقدمت الإشارة

(١)يراجع: ص١٦.

(٢)الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ٣١- ٣٢.

اليها فيما سبق[١].

٣ـ كتاب التاريخ:

حيث صرّح بذلك النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، في ترجمة أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، حيث نقل عنه وفاة البرقي في سنة أربع وسبعين ومائتين[٢].

إلّا أنّه مع ذلك، فقد اُستشكِل في عبارة النجاشي في المقام، وإمكانية استفادة دلالتها على وجود كتاب التاريخ لابن الغضائري، بتقريب:

أنّ الوارد في عبارة النجاشي هكذا ((وقال أحمد بن الحسين (رحمه الله) في تاريخه: تُوفّي أحمد بن أبي عبد الله البرقي في سنة أربع وسبعين ومائتين)) ووجه الاستشكال هو:

إمكانية القول برجوع الضمير في تاريخه إلى أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، فبالتالي يكون الغرض هو بيان تاريخ وفاته، ولا يحمل الكلام على إرادة عود الضمير إلى أحمد بن الحسين بن عُبيد الله الغضائري، حتّى يمكن القول بأنّ له كتاباً في

---

(١) يراجع: ص١٦.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٧٧ الرقم١٨٢.

التاريخ.

ولكن الظاهر بل الصحيح:

أنّ المراد من هذا التعبير من قِبل النّجاشي، هو الإرشاد إلى وجود كتاب لابن الغضائري بعنوان التاريخ، قد نقل عنه هذه المعلومة، ولا يحتمل أنّه قد أخذ ذلك من كتاب فهرست المصنّفات، ولا من كتاب فهرست الأصول؛ لأمرين:

الأمر الأول:

أنّها عادةً لا تهتم بذكر تفصيلات الحياة بصورةٍ عامّةٍ للمصنفين المدرجة أسماؤهم.

الأمر الثاني ،وهو الأهم:

أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحدٌ، وقد ضاع خبرهما حتّى على المعاصرين لابن الغضائري؛ لإتلافهما -كما قيل- من بعض ورثته.

ويعضد ما ذهبنا إليه، أنّ المتتبع لمنهجية النجاشي (رحمه الله) في كتابه فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، يجد أنّه في أول كتابه في ترجمة أبي رافع، ذكر نفس المسألة، وهي أنّه روى عن محمّد بن جعفر الأديب، قال:

((أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد في تاريخه، أنّه يُقال: أنّ اسم أبي رافع إبراهيم))[1].

وهذا الكلام واضحٌ في إرادة الإشارة إلى أنّ لأحمد بن محمّد بن سعيد كتاباً في التاريخ، وقد نقل عنه أنّ اسم أبي رافع هو إبراهيم، فالظاهر أنّ لابن الغضائري كتاباً في التاريخ.

٤ ـ كتاب في الممدوحين:

على ما فُهِم من جملةٍ من عبارات العلامة الحلّي (قدس سره)، في قبال كتابه في الضُّعفاء، بقرينة ما ورد في ترجمة العلامة الحلّي (قدس سره) لمحمّد بن مصادف في خلاصته، حيث قال:

((اختلف قول ابن الغضائري فيه، ففي أحد الكتابين أنّه ضعيفٌ، وفي الآخر أنّه ثقةٌ))[2].

بقرينة المقابلة بين التوثيق والتضعيف، يكون لابن الغضائري كتاب في الممدوحين أو الثقات، على غرار كتابه في الضُّعفاء.

بل يمكن استفادة التعدّد في كتبه في الضُّعفاء وفي الممدوحين

---

(١) المصدر السابق: ص٤ الرقم ١.

(٢) العلاّمة الحلّي، خلاصة الأقوال: ص٤٠٤ الرقم ٥٦.

أو الثقات، ممّا يظهر من كلمات العلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفى ٧٢٦ للهجرة) في خلاصة الأقوال في ترجمة عمر بن ثابت المقدام، حيث قال فيه:

((أبو المقدام الحدّاد، مولى بني عجلان، كوفيٌّ، روى عن علي بن الحسين (عليه السلام)، وأبي جعفر (عليه السلام)، وأبي عبد الله (عليه السلام)، ضعيف جداً، قاله ابن الغضائري.

وقال في كتابه الآخر: عمر بن أبي المِقدام ثابت العجلي، مولاهم، كوفي، طعنوا عليه من جهة، وليس عندي كما زعموا، وهو ثقةٌ))[1].

وذكر في موضع آخر في ترجمة عمر بن أبي المقدام، ما نصّه:

((روى الكشي بإسناد متصل إلى أبي العَرندس، عن رجل من قريش، أنّ الصادق (عليه السلام) قال عنه: هذا أمير الحاجّ، وهذه الرواية من المرجّحات، ولعلّ الذي وثّقه ابن الغضائري، ونقل عن بعض أصحابنا تضعيفه، هو هذا))[2].

وبغض النّظر عن وحدة أو تعدّد عمر، أو عمرو بن أبي

---

(١)المصدر نفسه: ص ٣٧٧ الرقم١٠.

(٢)المصدر السابق: ص٢١٢ الرقم ٢.

المِقدام، فإنّ حمل الشاهد على وجود كتاب للممدوحين، أو الثّقات، أو المعتبرة كتبهم ورواياتهم، لابن الغضائري في قبال كتابه الضُّعفاء، أو من لا يُعتمد عليهم، وكلمات العلامة (قدس سره) ظاهرة في وجود هذين الكتابين، ووصولهما إليه، وإن لم يُشر إلى أيّ منهما، لا الشيخ الطوسي ولا النجاشي.

ولا غرابة في ذلك، بعد جملة أمور:

الأوّل: أنّ الرّجل اخترم وهو في أوائل حياته العلمية.

الثاني: تعمّد إهلاك كتبه من بعض ورثته.

الثالث: عدم ترجمة النجاشي والشيخ الطوسي لابن الغضائري، في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، وفهرست كتب الشيعة وأصولهم.

مع كون الرّجل من زملاء الدراسة معهم، ولعلّهم ترجموا له وسقطت ترجمته مع تعدّد النسخ والاستنساخ، وهو احتمالٌ واردٌ.

الرابع: يمكن أن يكون الرّجل قد اهتم كثيراً بتدوين فهارس المصنّفات والأصول، وعادةً ما يكون هذا النوع من التصنيف غير جاذب للتلامذة والمتعلمين عنده، بخلاف من يتصدّى لبيان روايات الأحكام الشرعية أو التفسير ونحو

ذلك، كما فعل الشيخ الطوسي، حيث كان له العشرات من التلامذة، الذين قاموا بنشر علومه في أصقاع الأرض، ومراكزها العلمية.

قد يُقال كما قيل:

إنّ التوثيق الوارد في هذين الموردين قد يكون منقولاً من نفس كتاب الضُّعفاء لابن الغضائري.

فبالتالي، يكون من الألفاظ المذكورة بالتبع، بعد ذكر لفظ ضعيف جداً في كلمات ابن الغضائري.

والجواب عن ذلك واضح جداً، وهو:

أولاً: أنّه خلاف ظاهر بل صريح كلمات العلّامة الحلّي (قدس سره)، من أنّ ابن الغضائري نقل توثيقه في كتابه الآخر.

ثانياً: أنّ التدقيق في المنقول من كلمات ابن الغضائري في ترجمة عمرو بن ثابت، أبي المقدام، في توثيقه من قبل ابن الغضائري يستشعر مطابقتها لطبيعة كلمات ابن الغضائري في وصف الرّواة، وهذا يُتحسّس من قبل من طالع كلماته في كتابه الضعفاء، فلاحظ.

٥ ـ كتاب الضُّعفاء أو الرّجال: والذي هو محل البحث في

المقام.

٦ ـ ما ذُكِر في كلمات البعض من أنّ له رسالة منسوبة إليه:

كما أشار إلى ذلك صاحب الرّسائل الرّجالية، فضلاً عن الحاشية، بناءً على ما ورد في ترجمة سُليم بن قيس الهلالي، الواردة في خلاصة الأقوال للعلامة الحلّي[1].

ولكن لم يقم دليل، ولا تقريب لوجود هذه الرّسالة.

وبالتالي، فلا يمكن الاعتماد على تلك الكلمات في إثبات الرسالة ونسبتها إلى ابن الغضائري، بل نحن لا نعرف ماهيتها، ولا موضوعها، ولا معلومات أخرى عنها.

(١) ينظر: الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٢/ ٤٣٧.

المقام الثاني:

في الحديث عن الصُور والطُرق التي نُقِلت بها آراء وكلمات ابن الغضائري ووصلت إلينا

الطريق الأول:

ما يستظهر من كلمات النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، من نقله شفاهةً لآراء أحمد بن الحسين الغضائري في غير مورد، وفي أكثر من ترجمة، كما مرّ[١] في ترجمته لأحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل، حيث قال:

((وقال أحمد بن الحسين (رحمه الله): له كتاب في الإمامة أخبرنا به أبي، عن العطار، عن أبيه، عن أحمد بن أبي زاهر، عن أحمد بن الحسين به))[٢].

وذكر أنّ للصيقل هذا كتاب النّوادر، قرأه مع أحمد بن الحسين الغضائري على أبيه الحسين بن عُبيد الله الغضائري[٣].

---

(١)يراجع: ص١٦.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٨٣ الرقم ٢٠٠.

(٣)ينظر: المصدر السابق.

وتقدمت الإشارة[1] إلى أن تعداد موارد نقل النجاشي عن ابن الغضائري كانت (٢٣) مورداً، متنوعة المتعلق بين كتاب، وأصل، وتاريخ، وتضعيف، وإن كان يغلب عليها -بل الأعم الأغلب منها- نقل لاسماء الكتب والمصنفات، وبواقع (٢٠) مورداً من أصل (٢٣) مورداً، وإن كان ذلك لايمنع من أن يكون قد نقل النجاشي عن ابن الغضائري شفاهة، ولو في بعض تلك الموارد المشار إليها.

نعم،لاحظنا -شخصياً-أنَّ النجاشي قد نقل في موردين تضعيفاً لراويين عن أحمد بن الحسين -الظاهر منه ابن الغضاري-، وقد كان ذلك في ضمن مجموع (٤٤) مورداً، نص فيها النجاشي على كون الراوي الفلاني(ضعيف)-بهذا التعبير، ويحتمل أنه نقل عن كتاب الضعفاء لابن الغضائري، كما يحتمل أنه نقل عن ابن الغضاري شفاهة في هذين الموردين، فيمكن أن يقال:إنه لو كان كتاب ابن الغضاري قد وقع بين يدي النجاشي، وهو شيخه، وقريب منه طبقة، لنقل عنه كثيراً، خصوصاً وأن موضوع الكتاب قريب من تراجم الرجال.

ولكن يمكن أن يقال:

---

(١)يراجع: ص١٦.

بأنه يُبعد ذلك قلة موارد النقل في التضعيفات، مقارنة بمجموع مانقله النجاشي من تلك التضعيفات، فغاية مايمثله الاثنان من الأربعة والأربعين، إنما هو (٤٪) من المجموع، ولو كان كتاب ضعفاء ابن الغضائري قد وقع بيد النجاشي لنقل عنه أكثر من هذا المقدار، خصوصاً ندرة كتب الضعفاء بين مصنفات الأعلام، كما يستشعر ذلك من مطالعة أسماء الكتب والمصنفات، الواردة في فهرست أسماء مصنفي الشيعة للنجاشي، وفهرست كتب الشيعة وأصولهم للطوسي، الواصلين إلينا.

وذكرنا أنّ النجاشي كانت له علاقة زمالةٍ دراسيةٍ مع أحمد بن الحسين الغضائري، وكذا مع الشيخ الطوسي (قدس سره)، فبقرينة ذلك يمكن أن يستظهر القول بكون النقل هنا كان شفاهةً.

الطريق الثاني:

النقل عن طريق الكتب والكتابة، وهذا أيضاً ممّا يمكن أن يستظهر ممّا سرده النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، كما جاء في ترجمة جملة من الموارد.

الطريق الثالث:

وهو الطريق الأهم والأوسع والأكبر، وهو طريق السيّد ابن طاووس (رحمه الله) (المتوفّى ٦٧٣ للهجرة)، فقد وقعت بيده

نسخةٌ من كتاب الضُّعفاء، أو الرّجال لابن الغضائري، فقام بإدراجها في كتابه حل الإشكال في معرفة أحوال الرّجال، وإن أشار إلى أنّه لا طريق له إلى كتاب ابن الغضائري، الذي أدرجه في كتابه[1].

إلّا أنّه مع ذلك، فقد استقرّ الكتاب في ضمن كتاب حل الإشكال، وانقطع خبر النسخة التي وجدها ابن طاووس عن المتأخّرين عنه، وسار كتاب حل الإشكال بخطّ مؤلفه حاملاً بين طيّاته كتاب الضُّعفاء في مسيرته التاريخية بعد ابن طاووس، ووصل إلى سنة نيّفٍ وألف.

فكان أولاً عند الشيخ الشهيد الثاني (قدس سره) (المتوفّى ٩٦٦ للهجرة)، كما ذكر في إجازته للشيخ حسين بن عبد الصّمد -والد الشيخ البهائي-، وبعدها انتقل إلى ولده صاحب المعالم، الشيخ حسن بن الشهيد الثاني (*) (المتوفّى سنة ١٠١١ للهجرة)، واستخرج منه كتاب التحرير الطاووسي الواصل إلينا، والمطبوع بعدّة طبعات وتحقيقات.

ثمّ حصلت النسخة بعينها عند المولى عبد الله التستري (المتوفّى بأصفهان سنة ١٠٢١ للهجرة)، وكانت مُخرقةً مشرفةً

(١) ينظر: الشيخ حسن، التحرير الطاووسي: ص ٥.

على التلف، فاستخرج منها نصوص عبارات كتاب الضُّعفاء، المنسوب إلى ابن الغضائري مرتّباً على الحروف، وذكر في أوله سبب استخراجه فقط -على ما نقله تلميذه القَهباني في مقدمة كتابه معجم الرّجال- حيث قال:

((إعلم -أيّدك الله وإيّانا- إنّي لمّا وقفت على كتاب السيّد المعظم، السيّد جمال الدّين أحمد بن طاووس في الرّجال، فرأيته مشتملاً على نقل ما في كتب السّلف، وقد كنت رُزِقت بحمد الله النافع من تلك الكتب، إلّا كتاب ابن الغضائري، فإنّي كنت ما سمعت له وجوداً في زماننا، وكان كتاب السيّد هذا بخطّه الشريف مشتملاً عليه، فحداني التبرك به مع ظنّ الانتفاع بكتاب ابن الغضائري، أن أجعله منفرداً عنه، راجياً من الله الجواد الوصول إلى سبيل الرّشاد))[1].

ثمّ وزّع تلميذه المولى عناية الله القهباني، تمام ما استخرجه المولى عبد الله المذكور في كتابه مجمع الرّجال[2]، ومجمع الرّجال بين أيدينا الآن.

---

(١) القهبائي، مجمع الرجال: ١/ ١٠-١١.

(٢)ينظر: الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٤/ ٣٨٥ الهامش١.

الطريق الرابع:

ما أدرجه ابن داود الحلّي في رجاله، الذي ألّفه سنة (٧٠٧) للهجرة، واُختلِف في سنة وفاته، وكذا العلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفّى سنة ٧٢٦ للهجرة) في كتابيه الرّجاليين: الرّجال وخلاصة الأقوال.

فقد أدرج عين ما أدرجه أستاذهما السيّد ابن طاووس (رحمه الله) (المتوفّى سنة ٦٧٣ للهجرة) في كتابه حلّ الإشكال، وصرّح ابن داود في ترجمة أستاذه المذكور[١]، بأنّ أكثر فوائد هذا الكتاب ونكته من إشارات هذا الأستاذ وتحقيقاته.

ثمّ أنّ المتأخّرين عن العلامة وابن داود كلّهم ينقلون عنها؛ لأنّ نسخة الضُّعفاء التي وجدها السيّد ابن طاووس، قد انقطع خبرها عن المتأخّرين عنه، ولم يبقَ من كتاب الضُّعفاء لابن الغضائري إلّا ما وزّعه السيّد ابن طاووس (رحمه الله) في كتابه حلّ الإشكال، ولولاه لما بقي منه أثرٌ[٢].

هذه هي الطرق التي نُقِلت بها آراء ابن الغضائري لنا، ومن ضمنها كتاب الضُّعفاء، والصور التي وصلت بها إلينا.

---

(١) ينظر: ابن داود، الرجال: ص٦، ٤٦.

(٢) ينظر: الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٤/ ٣٨٥ الهامش١.

المقام الثالث:

في الحديث عن الأقوال في مصنِّف كتاب الضُّعفاء الذي وصل إلينا قسم منه، فمن هو؟

والجواب عن ذلك:

وقع الخلاف بين الأعلام في نسبة الكتاب، لكنّها لم تخرج عن دائرة الحسين بن عبيد الله الغضائري الوالد (المتوفّى سنة ٤١١ للهجرة)، وبين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، المسمّى بابن الغضائري (المتوفّى بعد سنة ٤١٣ للهجرة).

ومن هنا ظهر اتجاهان أساسيان:

الاتجاه الأول:

وهو الاتجاه الذي ذهب للقول بأنّ الكتاب للوالد، وذكرنا في مباحثنا الرجالية[1] أنّه قد تبنّى هذا الاتجاه جمعٌ، منهم الشهيد الثاني (قدس سره) (المستشهد سنة ٩٦٦ للهجرة)، في إجازته للشيخ حسين بن عبد الصّمد (المتوفّى ٩٨٤ للهجرة)، والد الشيخ البهائي[2].

---

(١)ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ٢/ ٤٤ ـ ٤٥.

(٢)ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ١٠٥/ ١٥٩.

وتبعه في ذلك الأردبيلي (قدس سره) (المتوفّى سنة ٩٩٣ للهجرة) في مجمع الفائدة والبرهان[١]، وكذا النراقي (رحمه الله) (المتوفّى ١٢٤٤ للهجرة)[٢]، وكذا آخرون.

ثمّ أنّ هذا الاتجاه قد استند إلى جملة وجوه، منها:

الوجه الأول:

ما نسبه المحقق التستري (قدس سره) (المتوفّى ١٤١٥ للهجرة) في قاموس الرّجال، إلى الشهيد الثاني (قدس سره) (المستشهد سنة ٩٦٦ للهجرة)، من أنّ الكتاب إنّما هو للحسين بن عبيد الله الغضائري الوالد، دون ابنه، واستند الشهيد الثاني (قدس سره) في ذلك، إلى قول العلامة في خلاصة الأقوال، في عنوان سهل بن زياد الآدمي، حيث قال:

((وقال النجاشي: إنّه ضعيف في الحديث، غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمّد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب، وأخرجه من قم إلى الري، وكان يسكنها، وقد كاتب أبا محمّد العسكري (عليه السلام) على يد محمّد بن عبد الحميد العطار، في المنتصف من شهر ربيع الآخر، سنة خمس وخمسين ومائتين،

(١) ينظر: الأردبيلي، مجمع الفائدة والبرهان: ٨/ ٤٥٥.

(٢) ينظر: النراقي، عوائد الأيام: ص٨٥٣.

ذكر ذلك أحمد بن علي بن نوح، وأحمد بن الحسين (رحمهما الله).

وقال ابن الغضائري: أنّه كان ضعيفاً جداً، فاسد الرّواية والمذهب، وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم، وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السّماع منه والرّواية، ويروي المراسيل، ويعتمد المجاهيل))[1].

وقال الشهيد الثاني معلقاً على هذا الكلام:

إنّ عطف العلامة الحلّي لابن الغضائري على أحمد بن الحسين يدل على أنّه غيره[2].

ولكنّ هذا الوجه لا يستقيم، بل ضعيف جداً؛ وذلك لأنّه بالعودة إلى ترجمة سهل بن زياد أبي سعيد الآدمي، في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنجاشي، نجد أنّ كلّ ما ذكره العلّامة كما هي طريقته بنقل كلمات النجاشي بكاملها، قبل عبارة (وقال ابن الغضائري) هي من كلمات النجاشي في ترجمته لسهل بن زياد، ومن ثمّ شرع بنقل كلمات ابن الغضائري حيث صدّرها بالقول: (وقال ابن الغضائري).

(١)العلاّمة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٣٥٧ الرقم ٢.

(٢)ينظر: التستري، قاموس الرجال: ١/ ٤٥.

بل أكثر من ذلك:

فالطبعة المحقّقة من كتاب خلاصة الأقوال، جعلت الكلام السابق على (قال ابن الغضائري) فقرةً مستقلةً، والكلام المبدوء بـ(وقال ابن الغضائري) فقرةً جديدةً، لا علاقة لها بالفقرة السابقة.

وعليه، فهذا التفريق واضحٌ لا لبس فيه، ويُضاف إلى ذلك، أنّه وإن كانوا متغايرين، ولكن كون هذا التغاير أنّ الكتاب للحسين بن عبيد الله الغضائري، يثبت من خلال التغاير، فهذا غير واضح، إلاّ إذا قيل: بأنّ المراد بعد التغاير من ابن الغضائري، هو الحسين بن عُبيد الله الغضائري.

وبالتالي، فما نُقِل عنه من قبل العلّامة من تضعيف لسهل بن زياد الآدمي، يقتضي كون كتاب الضُّعفاء للحسين بن عبيد الله الغضائري، وهو بعيدٌ.

الوجه الثاني:

وهو الانصراف في كلمة (ابن الغضائري) للوالد دون الولد، بتقريب:

أنّ المشهور من الوالد والولد هو الوالد، بقرينة الترجمة له من قبل الأعلام، كالعلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفّى ٧٢٦ للهجرة)،

بل أنّ تخصيص الوالد بالترجمة كان هو الظاهر من الأول، بقرينة ترجمة الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله كما تقدّم[1]، وكذلك النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة للوالد دون الولد.

وبناءً على ذلك، فيكون الوالد هو المشهور والمعروف.

وعليه، فمتى ما أُطلِق ابن الغضائري، انصرف إلى إرادة الحسين بن عبيد الله، دون أحمد بن الحسين بن عبيد الله.

ولكن هذا الوجه أيضاً غير تام؛ وذلك لأمور:

الأمر الأول:

أنّه لم يُذكَر للحسين بن عبيد الله الغضائري كتاب في الرجال، لا عن الخاصّة ولا العامّة.

أمّا الخاصّة فهذا النجاشي الذي ترجم له، عدّ من كتبه:

١ ـ كتاب كشف التَمويه والغُمّة.

٢ ـ كتاب التعليم على أمير المؤمنين (عليه السلام) بإمرة المؤمنين.

٣ ـ كتاب تذكير العاقل وتنبيه الغافل في فضل العلم.

٤ ـ كتاب عدد الأئمّة وما جرى على المصنفين من ذلك.

---

(١)ينظر: ص١٧ ، الطوسي، الرجال: ص ٤٢٥ الرقم ٦١١٧.

٥ ـ كتاب البيان عن حبوة الرّحمن.

٦ ـ كتاب النوادر في الفقه.

٧ ـ كتاب مناسك الحجّ.

٨ ـ كتاب مختصر الحجّ.

٩ ـ كتاب يوم الغدير.

١٠ ـ كتاب الرد على الغلاة والمفوّضة.

١١ ـ كتاب سجدة الشكر.

١٢ ـ كتاب مواطن أمير المؤمنين (عليه السلام).

١٣ ـ كتاب في فضل بغداد.

١٤ ـ كتاب في قول أمير المؤمنين (عليه السلام): ألا أخبركم بخبر هذه الأمّة.

وأمّا الشيخ الطوسي (قدس سره):

فلم يذكر له أي كتاب، حينما ترجم له في رجاله، في باب من لم يروِ عن أحد من الأئمة (عليهم السلام)، خصوصاً أنّ كتاباً في الرجال قطعاً يكون محل اهتمام للنجاشي بطبيعة الحال؛ لأنّه من المهتمين بالنقل من الخبراء بالرجال، فمن الطبيعي أن يهتم

بالنظر، والإشارة إلى كتب الرجال في من يترجم لهم، خصوصاً أنّ الرجل من مشايخه المباشرين، والذين تتلمذ على أيديهم، وأخذ عنهم الكثير، كما هو صريح كلماته في فهرست أسماء مصنفي الشيعة.

الأمر الثاني:

أنّ الإنسان إذا كان مشهوراً معروفاً، عادةً ما يكون رأس العائلة، وإليه يُشار، ويُنسب إليه أولاده وأحفاده، كالبرقي، والنجاشي، والحميري، والغضائري كذلك.

فيكون العالم الأول من هذه العائلة بمثابة الأب المؤسس، ومن بعده يُنسب أولاده وأحفاده من المحققين والعلماء إليه، وهذا واضح إلى يومنا هذا.

ولذلك فبعد وضوح منزلة الحسين بن عبيد الله الغضائري سُمِّي بالغضائري، وحينما جاء من بعده ولده أحمد، سُمِّي ابن الغضائري، كما في الشهيد الثاني، وابنه يسمّى ابن الشهيد الثاني، وغيره الكثير من الأمثلة.

الأمر الثالث:

أنّ هذا القول معارض باقوال الكثير جداً من الأعلام، ممن ذهب إلى القول الثاني.

فتحصلّ مما تقدّم:

أنّ القول بكون نسبة الكتاب إلى الوالد -وهو الحسين بن عبيد الله الغضائري- فهو غير تامٍّ، وذلك لعدم تمامية أي وجه من الوجوه التي قيلت في المقام.

الاتجاه الثاني:

وهو الاتجاه المشهور- بل المستفيض والأشهر-، وخلاصة ما ذهب إليه هذا الاتجاه هو:

أنّ كتاب الضُّعفاء يُنسب إلى أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، والمعروف بابن الغضائري، وهذا الاتجاه ظهر بظهور نسخة كتاب الضعفاء، لدى السيّد ابن طاووس (قدس سره) (المتوفّى سنة ٦٧٣ للهجرة)، حيث اعتنى بالكتاب، وصرّح بنسبته إلى ابن الغضائري أحمد بن الحسين بن عبيد الله[١].

وتبعه في ذلك جمعٌ آخرون، منهم:

١ ـ ابن داود الحلّي (المتوفّى بعد سنة ٧٠٧ للهجرة)[٢].

---

(١) ينظر: الشيخ حسن، التحرير الطاووسي: ص ٥.

(٢) ينظر: ابن داود، الرجال: ص٢٠٨.

٢ ـ العلّامة الحلّي (قدس سره) (المتوفّى سنة ٧٢٦ للهجرة)[١].

٣ ـ السيّد العاملي صاحب المدارك (قدس سره) (المتوفّى ١٠٠٩ للهجرة)[٢].

٤ ـ الشيخ البهائي (قدس سره) (المتوفّى ١٠٣٠ للهجرة)[٣] في الحبل المتين.

٥ ـ سبط الشهيد الثاني (رحمه الله) (المتوفّى سنة ١٠٣٠ للهجرة) في كتابه استقصاء الاعتبار[٤].

٦ ـ العلامة القهبائي في القرن الحادي عشر، في كتابه مجمع الرّجال[٥].

٧ ـ المولى محمد الأردبيلي في القرن الثالث عشر، في كتابه

---

(١)ينظر: العلاّمةالحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٥٠.

(٢)ينظر: العاملي، مدارك الأحكام: ٣/ ٢٥٩.

(٣)ينظر: البهائي، الحبل المتين: ص ١٨٣.

(٤)ينظر: حفيد الشهيد الثاني، استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: ١/ ٨٦.

(٥)ينظر: القهبائي، مجمع الرجال: ١/ ١١٠.

جامع الرّواة[١].

٨ ـ العلامة المجلسي(قدس سره) (المتوفّى ١١١١ للهجرة) في كتابه بحار الأنوار[٢].

وآخرون ممّن تبعهم في ذلك القول والزمان، بحسب ما ظهر لنا باستقرائنا الخاص.

وعمدة الوجوه التي استدّل بها أصحاب هذا الاتجاه:

الوجه الأول:

صريح كلمات السيّد ابن طاووس (قدس سره) (المتوفّى ٦٧٣ للهجرة)، والذي كانت لديه نسخة من كتاب الضُّعفاء، فقد نسبها صريحاً إلى أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، كما ورد في خطبة الكتاب، حيث قال في مقام تعداد الكتب التي أدرجها في كتابه حل الإشكال، قال:

((وكتاب أبي الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري في ذكر الضُّعفاء خاصّة))[٣].

---

(١)ينظر: الأردبيلي، جامع الرواة: ١/ ٤٨.

(٢)ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ١/ ٢٢ ، ٤١.

(٣) الشيخ حسن، التحرير الطاووسي: ص ٥.

ومن الطبيعي أن تكون نسبته للكتاب إلى ابن الغضائري ناشئةً من قرائن، وشواهد، ومؤيدات اطّلع عليها (رحمه الله).

وهذا الوجه وإن كان تامّاً، لكنّه لا يحمل قيمةً احتماليةً توجب الاطمئنان بمؤدّاه، ما لم يوجد هناك قرائن أخرى، يمكن أن تعضد هذا القول.

الوجه الثاني:

ما تقدّمت الإشارة إليه موسّعاً[1]،من أنّ الوالد لم يكن له كتاب في الرجال بتاتاً، وهذا يقتضي -بعد كون الكتاب يدور بين الوالد والولد-نسبة الكتاب للولد، كما هو واضحٌ.

الوجه الثالث:

أنّ ترجمة النجاشي والشيخ الطوسي للوالد، وعدم ذكر كتاب له، يقتضي عدم نسبة الكتاب إليه، في قبال عدم الترجمة للولد، وورود أسماء جملة من الكتب واحتمالية رسائل أيضاً، وهي تدور في فلك الرّجال، والتراجم، والفهارس، والتاريخ، وتقتضي أو تحمل قيمةً احتماليةً أكبر باتجاه نسبة الكتاب للولد، وهو أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري.

---

(١)يراجع: ص ٤٠-٤٣.

الوجه الرّابع:

تصريح العلامة في موارد عدة في خلاصة الأقوال، باسم أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، كما في ترجمة إسماعيل بن مهران، حيث قال:

((إسماعيل بن مهران، -بكسر الميم وسكون الهاء بعدها راء ثمّ ألف ثمّ نون-، بن محمد بن أبي نصر السكوني، واسم أبي نصر زيد، مولىً، كوفي، يُكنّى أبا يعقوب، ثقة، معتمد عليه، روى عن جماعة من أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره أبو عمرو في أصحاب الرضا (عليه السلام)، وقال الشيخ أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري (رحمه الله): أنّه يُكنّى أبا محمد، ليس حديثه بالنقي، يضطرب تارةً ويصلح أخرى، وروى عن الضُّعفاء كثيراً، ويجوز أن يخرج شاهداً))[1].

وهذه قرينة على أنّ هناك شواهد كانت متوفّرة لدى العلّامة الحلّي (قدس سره) دعته إلى نسبة الكتاب لأحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري.

وقد جرى على ذلك في غير مورد، كما في ترجمة عمر بن ثابت، وسليمان النخعي وآخرين، حيث قال في ترجمة عمر بن

---

(١) العلاّمة الحلّي، خلاصة الأقوال: ص ٥٤ ـ ٥٥ الرقم ٣٤.

ثابت -كما تقدم[١]-، وكذلك في ترجمة محمد بن مصادف، حيث قال:

((مولى أبي عبد الله (عليه السلام)، روى عن أبيه، اختلف قول ابن الغضائري فيه، ففي أحد الكتابين: أنّه ضعيف، وفي الآخر: أنّه ثقةٌ، والأولى عندي التوقف فيه))[٢].

الوجه الخامس:

وهو وجه استقرائي، قائم على استقراء جملة من الموارد، التي ذكرها النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، نقلاً وحكايةً عن ابن الغضائري.

وفي مقام المطابقة مع ما وصل إلينا من كتاب الضُّعفاء، نجد أنّها في الجملة موجودة، ومن الواضح أنّ هذا يدعم أنّ ما بأيدينا من كتاب الضُّعفاء من تصنيف أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري.

الوجه السادس:

ما ذكره العلامة الحلّي (قدس سره) في خلاصة الأقوال، في ترجمة

---

(١) يراجع: ص٢٤.

(٢) العلاّمة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٤٠٤ الرقم ٥٦.

أحمد بن علي، أبي العباس الخضيب الأيادي، من القول أنّه:

((لم يكن بذاك الثقة في الحديث، ويُتهم بالغلو، وله كتاب الشفاء والجلاء في الغيبة، استحسنه الشيخ الطوسي (رحمه الله)، قال ابن الغضائري: حدّثني أبي (رحمه الله) أنّه كان في مذهبه ارتفاعٌ، وحديثه يُعرف تارةً ويُنكر أخرى))[1].

وذكر ما فصّله العلّامة في ما وصل إلينا من كتاب الضُّعفاء بعينه[2] والوجه في الاستدلال هو:

أنّ ابن الغضائري هنا ينقل عن والده مطلباً في الرّجال، وهو أنّ في مذهب أحمد بن علي هذا ارتفاعٌ، ومن الواضح أنّ مثل هذا التشخيص لا يتيسر لكل أحدٍ، ما لم يكن من أهل الخبرة في الرّجال وأحوالهم.

وعليه، فيحتمل في المقام أحد اثنين:

إمّا أنّ المتكلم هو الحسين بن عبيد الله الغضائري، وينقل مطلب تحقيق حال الرّجل عن والده، عبيد الله بن إبراهيم الغضائري.

---

(١) المصدر السابق: ص ٣٢٢ الرقم ١٤.

(٢)ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٤٣ الرقم ١٨.

ولكنهذا لا يتم؛ وذلك لعدم الإشارة أصلاً إلى أنّ عبيد الله بن إبراهيم الغضائري من أهل الرّجال، ومن العارفين بأحوالهم، أو من مشايخ الرّجال والتراجم.

وأمّا الاحتمال الآخر:

إنّ الكلام في أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، وينقل المطلب عن والده، الحسين بن عبيد الله الغضائري.

وهذا محتمل جداً؛ وذلك لأنّ الحسين بن عبيد الله الغضائري من أهل الرّجال، والتراجم، وعالم بأحوال الرّواة، وأستاذ الشيخ الطوسي والنجاشي، وله تصانيف كثيرة.

وهذا الوجه تامّ.

الوجه السابع:

ما ذُكِر من تصريح الشيخ في كتاب المجالس، على ما في آخر إثبات الهداة، بقوله: الحسين بن عبيد الله الغضائري، عن أحمد بن يحيى العطّار، عن أبيه، فإنّ مقتضى تصريحه أنّ الحسين هو الغضائري دون ابنه، فيثبت أنّ ابنه أحمد؛ لظهور انحصار الخلاف فيهما[1].

---

(١)ينظر: الكلباسي، سماء المقال في علم الرجال: ١/ ٧.

وغيرها من الوجوه، التي لا حاجة إلى استعراضها بعد أن حصل لدينا الاطمئنان في النفس بنسبة كتاب الضُّعفاء لأحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، دون والده الحسين بن عبيد الله الغضائري.

المقام الرّابع:

في الحديث عن حال الغضائري وابنه من ناحية الوثاقة في الحديث

أمّا الكلام في وثاقة الحسين بن عبيد الله الغضائري، وهو الوالد (المتوفّى سنة ٤١١ للهجرة):

فقد تقدّم الكلام فيه في مبحث كتاب الفهرست[1]، وانتهينا إلى وثاقته؛ لعدّة وجوه مجتمعة، أورثت لدينا الاطمئنان بوثاقته، منها:

كونه من مشايخ النجاشي والطوسي.

كونه شيخ إجازة.

كثير الرّواية.

توثيق العلامة الحلّي (قدس سره) له.

ثناء المخالفين عليه، خصوصاً الذهبي (المتوفّى سنة ٧٤٨ للهجرة)، حينما عدّه شيخ الشيعة وعالمهم، الزاهد، الورع، ذا

(١)ينظر: عادل هاشم، فهرست الطوسي دراسة وتحليل: ص٤٧، ٦٧ ومابعدها مفصلاً.

السعة في العلم، وغيرها من الصفات[١].

وأمّا الكلام في وثاقة أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، (المتوفّى بعد سنة ٤١٣ للهجرة) :

فهناك جملةٌ من الوجوه يمكن الاستعانة بها للقول بوثاقته، منها:

١ ـ أنّه من مشايخ النجاشي.

وهذا المعنى وإن كنّا قد بنينا على عدم إيراثه بنفسه الاطمئنان بالوثاقة[٢]، ولكنّه قرينةٌ تحمل قيمةً احتماليةً معينةً، تدلّ على الوثاقة بذلك المستوى من القيمة.

والشاهد على كونه شيخاً للنجاشي أمور:

الأمر الأوّل:

ما ذكره النجاشي في ترجمة عبد الله بن أبي عبد الله محمد بن خالد بن عمر الطَيالسي، حيث قال:

((أبو العباس التميمي، رجل من أصحابنا، ثقةٌ، سليم الجنبة، وكذلك أخوه أبو محمّد الحسن، ولعبد الله كتاب نوادر،

(١)ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٧/ ٣٢٨ الرقم٢٠٠.

(٢)ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التوثيق: ص٢١١

أخبرنا عدّة من أصحابنا، عن الزّراري، عن محمّد بن جعفر، عنه بكتابه، ونسخة أخرى نوادر صغيرة، رواه أبو الحسين النُصيبي، أخبرناها قرآءة أحمد بن الحسين، قال: حدّثنا علي بن محمّد بن الزبير، عنه))[1].

وهذا التعبير من النجاشي (أي التصريح بالقراءة عليه) صريح في إرادة الإشارة الى شيخوخة ابن الغضائري للنجاشي، فإنَّ التلميذ لا يقرأ إلّا على شيخه، كما هو واضح، بل شيخه الأساسي والمهم، حيث أنه يختار جملة من المشايخ المهمّين، فيكون تحمّله عنه بالقراءة، أو السماع مع مناولة نسخة، وهي من أرقى وأقوى طرق تحمّل الرواية في تلك الأزمان، ولايختارها التلميذ إلّا مع مشايخه المهمّين.

الأمر الثاني:

ما أورده النجاشي في ترجمة علي بن محمّد بن شيروان، حيث قال: ((أبو الحسن الأبُلّي، كان أصله من كازرون، سكن أبوه الأبُلّة، شيخ من أصحابنا، ثقة، صدوق، له كتاب الأشربة، وذكر ما حُلِّل منها وما حُرِّم، مات سنة عشر

(١)النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢١٩الرقم ٥٧٢.

وأربعمائة (رحمه الله)، وكنّا نجتمع معه عند أحمد بن الحسين))[١].

بتقريب، أنّ معنى الاجتماع عند شخص في داره بمعية أشخاص آخرين، عادةً ما يُفهَم منه كون الاجتماع عند بيت الأستاذ؛ للأخذ منه للحديث، أو القراءة عليه، أو السماع منه، خصوصاً أن فيما تقدم من التصريح بالقراءة على ابن الغضائري من قبل النجاشي، تأكيداً لهذا المعنى.

ولا يضّر ما تقدمت الإشارة إليه[٢]، من كونه في مرحلة متقدمة من حياته كان زميل دراسة مع النجاشي، عند والده الحسين بن عبيد الله الغضائري، كما ورد في ترجمة أحمد بن الحسين الصيقل، حيث قال:

((له كتب لا يُعرف منها إلّا النوادر، قرأته أنا وأحمد بن الحسين (رحمه الله)، على أبيه))[٣].

وذلك لأنّ الكثير من الزّملاء في الدراسة، في مرحلة أولية يصبح أحدهما شيخاً للآخر في مرحلةٍ متأخّرةٍ، ولعلّ الذي ساعد على ذلك هو كون ابن الغضائري قد تتلمذ على يد

(١)المصدر السابق: ص ٢٦٩ الرقم ٧٠٥.

(٢)يراجع: ص١١.

(٣)النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٨٣ الرقم ٢٠٠.

والده الحسين بن عبيد الله، ومن الطبيعي أن يكون حظّه في الأخذ من علم والده، أكبر بكثير من حظ الآخرين؛ وذلك لتوفّر فرصة كبيرة أمامه للقائه، والجلوس بخدمته، مما يعطي له فرصة أكبر للأخذ منه، والتقدم في العلم بصورة أسرع من باقي الطلبة، غير المرتبطين بسبب أو نسب مع الأستاذ، وهذا واضح للعيان، محسوس بالوجدان.

٢ ـ أنّه من أصحاب المصنّفات القيّمة.

كما أشار إلى ذلك الشيخ الطوسي (قدس سره)، في مقدمة فهرسته في تعداد كتبه، وهما في فهارس المصنّفات، وفهارس الأصول، والإشادة بهما، واستقصائه فيهما، وبذلك الجهد الكبير فيهما، وعدم الخدش فيهما، ولا إبراز النقد لهما، كلّ ذلك يحمل قيمة احتماليةً معينةً، تعين في بناء الاطمئنان بالوثاقة.

٣ ـ استناد النجاشي إلى كلمات وآراء أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري في موارد عديدة جداً.

بل ذكرنا أنّ واحدة من طرقنا للتعرف على آراء ابن الغضائري كانت، هو ما نقله النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة.

ولكثرة الموارد لا نستطيع الإشارة إليها[١]، بل على سبيل المثال:

في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وأحمد بن الحسين بن عمر، وبريد بن معاوية، وعلي بن الحسن بن فضال، ومحمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، وآخرين.

بل كان نقله عنه بألسنة مختلفة كـ(قال) و(ذكر) ونحو ذلك، ممّا يؤشر إلى تنوع طرق تحمّل الكلام، فلعلّه تارةً مشافهةً، وأخرى مكاتبةً وثالثةً قراءةً عليه، ورابعةً قراءةً من كتبه، وهكذا، وهذا يعطي مؤشراً واضحاً على اختصاصه به، وطول علاقته العلمية بابن الغضائري، واعتماده علمياً عليه.

مضافاً الى تنوع موضوعات النقل، بين أسماء الكتب، والمصنفات، والحوادث التاريخية، وتضعيف الرواة، كما تقدم بيانه مفصلاً[٢]، مع تعداد الموارد بالاستقراء الخاص منا.

٤ ـ توثيق جملة من المتأخّرين لابن الغضائري.

---

(١) وعمدة الموارد التي أحصيناها ثلاثة وعشرين مورداً، أشرنا الى ارقام التراجم التي وقعت فيها فيما تقدّم من الكلام في الصفحة (١٦) فراجع.

(٢) يراجع: ص١٩.

ومنهم السيّد ابن طاووس، وابن داود، والعلّامة الحلّي، (قدّست أسرارهم الشريفة)، وهذا وإن كان بنفسه لا يورث الاطمئنان بوثاقته، ولكنّه من المؤكد أنّه يحمل قيمة احتمالية معينة، تُعين على بناء الاطمئنان بوثاقة ابن الغضائري.

وهنا لابدّ من الالتفات إلى أمور:

الأمر الأول:

اعتماد السيّد ابن طاووس وابن داود على تضعيفات ابن الغضائري، مع عدم المعارض لها، بل وترجيحها على ما يعارضها من أقوال الآخرين، حتّى لو كان مثل الشيخ الطوسي أو النّجاشي، ولا أقلّ من التوقف في مثل هذه الحالة، كما مرّت الإشارة إليه، وسرده في جملة من الموارد، وهذا مؤشّر على قوّة الاعتماد على آرائه الرّجالية واستحسانها.

الأمر الثاني:

وصف العلامة الحلّي (قدس سره) له بكونه من المشايخ العظام، حيث قال في ترجمة يونس بن ظبيان:

((قال ابن الغضائري: يونس بن ظبيان، كوفي، غالٍ، كذّابٌ، وضّاعٌ للحديث، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، لا يُلتفت إلى حديثه، فأنا لا اعتمد على روايته؛ لقول هؤلاء المشايخ

العظماء فيه))[1].

٥ ـ عدم ورود الطعن عليه.

لا بنفسه ولا برواياته من قبل الأعلام، كالشيخ الطوسي، والنجاشي، اللّذَين كانا معاصرين له، وكانت تقييماتهم لحاله عن حس، كما هو واضح.

٦ ـ وقوعه -كما أشرنا إليه في غير مورد- في طرق كثير من مصنّفات أصحابنا المتقدّمين، بل كذلك النقل عنه من قِبل الأعلام، والاستناد إلى مروياته وإخباراته، وكلّ ذلك مؤشّر ذو قيمةٍ احتماليةٍ معينةٍ على وثاقته.

٧ ـ تقييمات جمع من أصحاب المصنّفات الرجالية.

وإن كانوا متأخرين زماناً، فقد عُدَّ ابن الغضائري من أئمّة النقّاد، ومن علماء الجرح والتعديل، الذين انحصر فيهم العلم، فقالوا أنّه من أئمّة الفنّ، وقال المولى عناية الله القَهبائي:

((مع التتبّع تعرف نهاية اعتباره عندهم، حيث أنّه شيخ، وعالم، وعارف جليل، كبير في الطائفة، فدلّ على جلالة الرّجل

(١) العلاّمة الحلّيّ، خلاصة الأقوال: ص٤١٩ الرقم ٢.

في أقواله، فالاعتبار بمدحه وذمّه صحيح، كما لا يخفى))[١].

وقال الكُلباسي:

((أنّه من عيون الطائفة، وأجلّائهم، ووجوه الأصحاب، وعظمائهم،))[٢]، وفي موضع آخر قال:

((بل لا يبعد أن يكون أعلم من النّجاشي بأحوال الرّجال وتصانيفهم، الذي هو من رؤساء هذا الفن، وكذا من العلّامة على الإطلاق))[٣].

والظاهر أنّ الداعي وراء خروج هذه الكلمات بحقّ ابن الغضائري، هو منهجه النقدي في أحوال الرّواة، والمبني على التتبّع والتقصي لجميع الجهات في الرّاوي، فتجده يقرأ كتب الرّجال، ويقرأ أشعارهم، ويستقرئ كلمات الأصحاب بحقّهم، ثمّ بعد ذلك يذهب إلى بناء رأيه بحال الرّاوي، بل حتّى أنّ من يقرأ كلماته كثيراً يعرف أنّ له أسلوباً خاصّاً في وصف الرّواة، يختلف عن أسلوب الآخرين وكلماتهم.

---

(١) القهبائي، مجمع الرجال: ١/ ١٠٨: بتفاوت يسير.

(٢)الكلباسي، سماء المقال في علم الرجال: ١/ ٢٣

(٣) المصدر نفسه:١/ ٢٩.

فقد كان يمتاز بجملة من المفردات الرّجالية، مضافاً إلى مناقشته في بعض التضعيفات المنقولة عن المدارس الرجالية الأخرى، كالمدرسة القمّية المتشدّدة في أمر الرواة، والتي تهتم كثيراً بجهاتٍ معينةٍ في الرّاوي، وغيرها من السِّمات العامّة لمنهج ابن الغضائري.

٨ ـ كثرة الترحّم عليه من قِبل النجاشي.

كما هو ظاهر في غير مورد من كتابه فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، كما ورد في ترجمة أحمد بن الحسين بن عمرو بن يزيد الصيقل، حيث قال: ((وقال أحمد بن الحسين (رحمه الله): له كتاب في الإمامة))[1] وغيرها من الموارد.

والترحّم بنفسه -كما بنينا عليه[2] وهو الصحيح- لا يورث الاطمئنان بوثاقة المُترحَّم عليه في الحديث، ولكن يبقى قرينةً على الوثاقة، تحمل قيمة احتمالية معينة، تساعد في بناء الاطمئنان بالوثاقة، خصوصاً عندما تصدر من النجاشي، الذي لا يترحّم ولا يترضّى على الجميع، بل كان يترضّى على مشايخه، والأعلام الثقات، وأصحاب الشأن العلمي الرفيع.

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٨٣ الرقم ٢٠٠.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التوثيق: ص٦٥.

وكنّا قد استقرأنا موارد ترضّيه في كتابه فهرست أسماء مصنفي الشيعة، فوجدنا أنّها تزيد على العشرة بقليل، وقسماً منها كان في مقدمة الكتاب، والقسم الآخر كان في خاتمة الكتاب، والذي نرجّح أنّه في هذين الموردين يُحتمل كذلك إضافته من قِبل النُسّاخ؛ وذلك من جهة أنّهم يمكن أن يضيفوا الترحّم أو الترضّي في بعض الأحيان في مقدمات الكتاب وخاتمة الكتاب.

وعليه، فمدى الترحّم الذي صدر من النجاشي، يؤشر على أنّه لا يترحم على كلّ أحد، بل يترحّم على من يجده محل اطمئنان واستحقاق بهذا الترحّم.

فالمختار في المقام:

أنّ أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري ثقةٌ في الحديث، ويمكن الاستناد إلى مقولاته ومروياته واعتبارها؛ للاطمئنان بذلك والناشئ من تجميع القرائن المتقدمة، التي تحمل قيماً احتماليةً مختلفةً، تؤلّف بمجموعها الاطمئنان المنشود للقول بوثاقة الرّاوي.

المقام الخامس:

في السِّمات العامّة لكتاب ابن الغضائري في ذكر الضُّعفاء

المتتبع لسيرة ابن الغضائري وكتابه في خصوص التعرض لذكر الضعفاء، يستنتج أنّ هناك جملة من السِّمات العامّة للكتاب، وهي معبّرة -بشكل أو بآخر- عن قدرته وصنعته ومنهجه وطريقته العلمية، في التعرف على أحوال الرواة والترجمة لهم، وسنحاول خلال الأسطر القادمة الوقوف على أهم تلك السِّمات العامّة، والتي منها:

السِّمة الأولى:

إنّه كان يستعمل جملة من التعبيرات في وصف أحوال الرّجال، انفرد بها عن أقرانه ومن سبقه في الرّجال والتراجم، وهذا واضح لكلّ من طالع كتابه في الضعفاء، كما جاء في ترجمة دارم بن قبيصة السايح من أنّه: ((لا يؤنس بحديثه، ولا يوثق به))[1].

وفي مقابل ذلك نجده يحاول الاستفادة القصوى من كلمات الرّواة حتّى لو لم يصل به إلى مرحلة الوثاقة، كما في الربيع بن عمر بن إسماعيل الكوفي، حيث قال: ((أمره قريب، وقد

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٥٨ الرقم ٤٧.

طُعِن عليه، ويجوز أن يُخرج شاهداً))[1].

بينما يشير في بعض الأحيان إلى عدم الاستفادة من كلام الرّاوي مطلقاً حتّى على مستوى الشهادة والقرينة، كما جاء في ترجمة جمعٍ، مثل خيبري بن علي الطحّان، حيث قال بحقّه: ((لا يُلتفت إلى حديثه))[2] وغيره.

السمة الثانية:

تتبعه لأحوال الرّواة من جهات عدّة، فقد كان يراجع كتبهم، ومروياتهم، وسيرتهم الذّاتية، بل حتّى أشعارهم -إذا كانت لديهم أشعار-، ثمّ بعد ذلك يحكم على الرّاوي من ناحية الوثاقة والضعف، أو من ناحية الغُلو وعدمه، وهكذا.

وهذه السِّمة نادراً ما تجدها عند الرّجاليين، وهي تعبّر عن وجود منهجٍ رجاليٍ دقيقٍ قائمٍ على أسسٍ موضوعيةٍ عند ابن الغضائري، لا مجرد نقل كلمات من سبقه في أحوال الرّواة وتراجمهم، كما كان يفعل جملة من تصدى للتوثيق والتضعيف في زمانه أو من قبله من العصور والأزمان، فلذلك يستحق ان يوصف بـ(النقّاد لأحوال الرّواة) من هذه الناحية.

---

(١)المصدر نفسه: ص٦٠ الرقم ٥٠.

(٢)المصدر نفسه: ص ٥٦ الرقم ٤٣.

فعلى سبيل المثال:

ما ذكره في ترجمة زياد بن المنذر، أبي الجارود الهمداني الخارَفي، من ((حديثه في حديث أصحابنا أكثر منه في الزّيدية، وأصحابنا يكرهون ما رواه محمّد بن سنان عنه، ويعتمدون ما رواه محمّد بن بكر الأَرجني))[1].

فهذه وإن كانت كلمات قليلة، لكنّها نتيجة تتبّع وقراءة وتصنيف وتقييم لجملة من كتب الرّجل، وتتبّع لطريقة تعامل أصحابنا مع مروياته، وهذه طريقة ومنهج المحققين للناقلين أو النّاسخين لأقوال غيرهم.

أو قوله في ترجمة عبد الله بن عبد الرّحمن الأصم المسمعي من أنّه: ((له كتاب في الزيارات، ما يدلّ على خبث عظيم، ومذهب متهافت))[2].

وكذلك ما ذكره في ترجمة علي بن حسان بن كثير، حيث قال:

((رأيت له كتاباً سمّاه (تفسير الباطن)، لا يتعلق من

---

(١) المصدر السابق: ص ٦١ الرقم ٥١.

(٢) المصدر نفسه: ص ٧٦ الرقم ٨٧.

الإسلام بسببٍ))[١].

ومن الواضح أنّ ابن الغضائري اطّلع على الكتاب، فوصل إلى هذه النتيجة.

وفي قبال ذلك يلتفت إلى مسألةٍ، وهي:

أنّ هناك شخصاً آخر اسمه علي بن حسّان من أصحابنا، فخاف على القارئ من اختلاط الكلام، وفهم كونه هو المراد بالترجمة، فأعقب كلامه السابق بالقول: ((ومن أصحابنا علي بن حسان الواسطة، ثقةٌ، ثقةٌ))[٢].

أو كما ذكر في ترجمة محمّد بن جمهور أبي عبد الله العَمي، من أنّه ((غالٍ، فاسد الحديث، لا يُكتب حديثه، رأيت له شعراً يحلّل فيه محرمات الله عزّ وجلّ))[٣].

السِّمة الثالثة:

أنّه قام بتوثيق وتنقية ترجمة جمعٍ من الرّواة ممّا رُموا فيه، فعلى سبيل المثال: قال في ترجمة محمّد بن أورمة القمّي:

---

(١)المصدر نفسه: ص ٧٧ الرقم ٨٨.

(٢)المصدر السابق.

(٣)المصدر نفسه: ص٩٢ الرقم ١٣١.

((اتّهمه القمّيون بالغلو، وحديثه نقي لا فساد فيه، وما رأيت شيئاً يُنسب إليه تضطرب فيه النفس، إلّا أوراقاً في (تفسير الباطن) وما يليق بحديثه، وأظنّها موضوعة عليه، ورأيت كتاباً خرج من أبي الحسن علي بن محمّد (عليه السلام)، إلى القمّيين في براءته ممّا قُذِف به، وحسن عقيدته، وقرب منزلته))[1].

وكذلك ما ذكره في ترجمة الحسين بن القاسم بن محمّد بن أيوب بن شمّون، حيث قال: ((ضعّفوه، وهو عندي ثقةٌ))[2].

وما ذكره في ترجمة عمر بن أبي المِقدام ثابت العجلي، حيث قال: ((طعنوا عليه من جهةٍ، وليس عندي كما زعموا، وهو عندي ثقةٌ))[3].

وكذلك في ترجمة ليث بن البختري المرادي، أبي بصير، حيث قال:

((وأصحابه مختلفون في شأنه، وعندي أنّ الطعن إنّما وقع على دينه، لا على حديثه، وهو عندي ثقةٌ))[4].

---

(١)المصدر السابق: ص ٩٣ الرقم ١٣٣.

(٢)المصدر نفسه: ص ١١٠ الرقم ١٦١.

(٣)المصدر نفسه: ص ١١١ الرقم ١٦٤.

(٤)المصدر السابق: ص ١١١ الرقم ١٦٥.

وكذلك ما أورده في ترجمة هشام بن إبراهيم العباسي، صاحب يونس، حيث قال بحقّه: ((طُعِن عليه، والطعن عندي في مذهبه لا في نفسه))[١].

السِّمة الرّابعة:

أنّ مقدار ما وصلنا من الكتاب يعُتبر قليل جداً، فلم تصلنا سوى ترجمة (١٥٩) راوياً، بحسب الطبعة المحقّقة من السيّد محمد رضا الجلالي، ولعلّ جملة من تراجم الرّجال فيه قد سقطت، لما تعرّض له الكتاب من نوائب الدّهر -كما ستأتي الإشارة إليه[٢]-.

ويؤيّد ذلك:

أنّ هناك الكثير من تراجم للرّواة نقلها عن ابن الغضائري ابن داود (المتوفّى بعد سنة ٧٠٧ للهجرة)، وكذلك العلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفّى سنة ٧٢٦ للهجرة)، وهي غير موجودةٍ في ما وصل إلينا من كتاب الضُّعفاء.

ومن أجل ذلك، قام السيّد الجلالي خلال تحقيقه للكتاب

---

(١)المصدر نفسه: ص ١١٦ الرقم ١٨١.

(٢)ينظر: ص٧٤.

من عمل مستدرك؛ كي يتلافى ما لعلّه قد سقط من نسخ هذا الكتاب، أو كان في كتاب آخر لابن الغضائري لم يصلنا، وكان تعداد من وردوا في المستدرك ستّة وستين رجلاً[1].

السِّمة الخامسة:

وهي سِمة عامّة في الكتاب متمثّلة بخلوه من سرد الكتب، والمصنّفات والطرق والنسب والكُنى والألقاب والتعرض للسيرة الاجتماعية والعلمية للرواة، بل كان يعتمد أسلوب الكلام القليل المختصر الدالّ على المراد والمطلوب وبأدقّ التعبيرات، وذلك منهجه في الترجمة والكتابة.

فقد امتاز الكتاب بأنّه يوصلك إلى رأي المصنّف، من خلال بضع كلماتٍ، بخلاف منهج جمع من أعلام الرّجال، ممّن لا تصل معهم إلى نتيجة واضحة لحال الرّاوي حتّى بعد عدّة أسطر، بل لعلّه بعد عدة صفحات من الحديث عن ذلك الراوي.

---

(١) ينظر: ابن الغضائري، الرّجال: ص ١٠٩.

السِّمة السادسة:

وهي السِّمة التي ترتبت على جملة مما تقدّم من سِماته العلمية، فظهرت في كلماته سِمةٌ مهمةٌ، وهي قدرته الكبيرة على التحليل لمواقف وتراجم الرجال، وإعمال أدواته الرجالية للوصول إلى نتائج في حال الرّواة، بحسب اجتهاده ونظره النهائي.

ولعلّ هذا الأمر هو الذي دفع الكثيرين إلى الاعتراض على ما وصل إليه من نتائج في أحوال الرّواة، مع العلم بأنّه -وسيأتي تفصيلاً[1]- أنّ ما ذكره -ولا أقل ما وصلنا منها- في أحوال الرّواة نسبة قليلة جداً قد خالف فيها المشهور، بل الأعمّ الأغلب ما شاركه الآخرون فيما وصل إليه من نتائج.

وأمّا ما انفرد بنتائجه فلم يعارض بها نتائج غيره من الرّجاليين، وهذان القسمان يمثّلان لعلّه أكثر من ثلاثة أرباع ما ورد في كتابه من رواة.

---

(١)ينظر: ص١١٣.

المقام السّادس:

في المسيرة التاريخية للكتاب من زمن تأليفه إلى يومنا هذا

برز هذا الكتاب إلى الوجود -كما يُحتمل- في بداية القرن الخامس الهجري، وبقي في تلك الفترة ولم يأخذ دوره في المحافل العلمية ولا المراكز البحثية المنتشرة كبغداد والكوفة وقم وغيرها، لجملة من الأسباب منها:

١- عدم اعتناء ورثة ابن الغضائري بالعلم.

٢- قِصر عمر المؤلّف.

٣-عدم تصديه للحديث والأحاديث في الفقه والأصول.

٤- عدم وجود طبقة مميزة من تلامذته.

وغيرها من الأسباب، ولكن يُحتمل استفادة النجاشي منه في غير مورد.

ثمّ أنّه قد اختفى الكتاب بعد انتهاء حكم البويهيين لبغداد، عام (٤٤٧) للهجرة، ودخول السلاجقة المتعصّبين الذين أحرقوا الكتب الشيعية والمكتبات العامّة والخاصّة، وقتلوا علماء الشيعة-كالنجاشي والشيخ الطوسي وغيرهم- وهجّروهم إلى بلدانٍ أخرى ممّا ساعد في اختفاء الكتاب وعدم استنساخه

أو تداوله حاله حال جملة من مصنّفات ابن الغضائري.

ولكنّ الكتاب عاد للظهور مرّةً أخرى، بعد حوالي قرنين من الزمان، وتحديداً في عصر السيّد ابن طاووس (رحمه الله) (المتوفّى سنة ٦٧٣ للهجرة)[١]، وكان الرّائد في اكتشاف الكتاب والنقل عنه.

ومن ثمّ تبعه على ذلك -بحسب الاستقراء-جمع، منهم بحسب الترتيب التاريخي-على ما فصلناه-:

١ ـ الفاضل الآبي (المتوفّى بعد سنة ٦٧٤ للهجرة)، كما ورد في كشف الرموز[٢].

٢ ـ ابن داود الحِلّي (المتوفّى بعد ٧٠٧ للهجرة)، كما جاء في رجاله[٣]، حيث استند إلى الكتاب في غير موردٍ، وأشار إلى أنّه اختصر الاسم إلى (غض).

٣ ـ العلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفّى ٧٢٦ للهجرة) في كتابه الرّجالي المعروف (خلاصة الأقوال في معرفة الرّجال) في غير

---

(١)ينظر: الشيخ حسن، التحرير الطاووسي: ص ٥.

(٢)ينظر: الآبي، كشف الرموز في شرح المختصر النافع: ١/ ١٦٧، ٥٤٥.

(٣)ينظر: ابن داود، الرجال: ص٣٠.

مـوردٍ[١].

٤ ـ الشـهيد الأوّل(قدس سره) (المستشـهد سـنة ٧٨٦ للهجـرة) في كتابـه (ذكـرى الشـيعة في أحـكام الشّريعـة)[٢].

٥ ـ الشـهيد الثّـاني(قدس سره) (المتـوفّى سـنة ٩٦٦ للهجـرة) في جملـة مـن كتبـه كالرعايـة[٣] ومسـالك الأفهـام[٤].

٦ ـ الشـيخ حسـين بـن عبـد الصمـد العامـلي (رحمه الله) (المتـوفّى سـنة ٩٨٤ للهجـرة) في (وصـول الأخيـار إلى أصـول الأخبـار)[٥].

٧ ـ المحقـق الأردبيـلي(قدس سره) (المتـوفّى ٩٩٣ للهجـرة)، في مجمـع الفائـدة والبرهـان في غـير مـورد[٦].

٨ ـ السـيّد محمـد صاحـب المـدارك (قدس سره)(المتـوفّى ١٠٠٩

---

(١)ينظر: العلاّمةالحليّ، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص ٥٥ ، ٤١٩.

(٢)ينظر: الشهيد الأول، ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة: ١/ ٤٢٠.

(٣)ينظر: الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية: ص ١٧٧.

(٤)ينظر: الشهيد الثاني، مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام: ٧/ ٢١٨.

(٥)ينظر: العاملي، وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ص ١٦٢.

(٦)ينظر: الأردبيلي، مجمع الفائدة والبرهان: ٤/ ٨،٣١٢/ ٤٥٥.

للهجـرة) في مداركـه[١].

٩ ـ الشـيخ حسـن صاحـب المعـالم(قدس سره) (المتـوفّى ١٠١١ للهجـرة) في كتابـه منتقـى الجُـمان[٢].

١٠ ـ الشـيخ عبـد النّبـي الجزائـري (المتـوفّى ١٠٢١ للهجـرة)، كـما جـاء في حـاوي الأقـوال[٣].

١١ ـ المـلا عبـد الله التُسـتري (المتـوفّى ١٠٢١ للهجـرة)، كـما في مجمـع الرّجـال[٤].

١٢ ـ المـيرزا محمـد الاسـترآبادي (المتـوفّى ١٠٢٨ للهجـرة)، كـما جـاءفي (منهـج المقـال في تحقيق أحـوال الرجـال)[٥].

١٣ ـ الشـيخ البهائـي (المتـوفّى ١٠٣٠ للهجـرة)، كـما جـاء في كتـاب (الحبـل المتـين) [٦].

---

(١)ينظر: العاملي، مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام: ٣/ ٢٥٩.

(٢)ينظر: الشيخ حسن، منتقى الجُمان: ١/ ٤٣٧.

(٣)ينظر: الجزائري،حاوي الأقوال: ١/ ٦.

(٤)ينظر: القهبائي، مجمع الرّجال: ١/ ١١.

(٥)ينظر:الاسترآبادي، منهج المقال: ص ٤٠٩.

(٦)نظر: البهائي، الحبل المتين: ص ١٨٣.

١٤ ـ المحقّق الشيخ محمد حفيد الشهيد الثاني(قدس سره) (المتوفّى ١٠٣٠ للهجرة)، كما جاء في كتاب (استقصاء الاعتبار) [١].

١٥ ـ السيّد المحقّق الداماد (المتوفّى ١٠٤١ للهجرة)، كما جاء في (الرواشح السَّماوية) [٢].

١٦ ـ السيّد مصطفى التفرشي (المتوفّى بعد ١٠٤٤ للهجرة)، كما جاء في كتاب (نقد الرّجال) [٣].

١٧ ـ المولى عناية الله القهبائي (المتوفى في القرن الحادي عشر)، كما جاء في كتاب (مجمع الرّجال) [٤].

١٨ ـ العلامة محمد تقي المجلسي الأول(رحمه الله) (المتوفّى ١٠٧١ للهجرة)، كما جاء في (روضة المتقين) [٥].

١٩ ـ المحقق السبزواري(رحمه الله) (المتوفّى ١٠٩٠ للهجرة)، كما

---

(١)ينظر: حفيد الشهيد الثاني، كتاب استقصاء الاعتبار: ١/ ٨٨.

(٢)ينظر:الداماد، الرواشح السَّماوية: ص ١١١.

(٣)ينظر: التفرشي، نقد الرّجال: ١/ ٣٩.

(٤)ينظر: القهبائي، مجمع الرّجال: ١/ ١٠٨.

(٥)ينظر: المجلسي الاول، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: ١/ ٦٤، ٢/ ١٦٤، ٩/ ٦٩، ١٠/ ٤٧٥ وغيرها.

ورد في (ذخيرة المعاد)[١].

٢٠ ـ المولى محمّد اللّاهيجي (المتوفّى بعد سنة ١٠٩٧ للهجرة)، كما جاء في كتاب (خير الرّجال)[٢].

٢١ ـ العلامة المجلسي الثاني (قدس سره) (المتوفّى ١١١١ للهجرة)، كما ورد في كتاب (بحار الأنوار)[٣].

٢١ ـ الشيخ سليمان الماحوزي (المتوفّى ١١٢١ للهجرة)، كما ورد في (معراج أهل الكمال الى معرفة الرجال)[٤].

٢٢ ـ المولى محمد الأردبيلي (المتوفى في القرن الثاني عشر الهجري)، كما جاء في كتاب (جامع الرّواة)[٥].

٢٣ ـ المولى محمد إسماعيل الخواجوئي (المتوفّى ١١٧٣ للهجرة)، كما جاء في فوائده الرّجالية[٦].

---

(١)ينظر: السبزواري، ذخيرةُ المعاد: ١/ ٣٩.

(٢)ينظر: اللاّهيجي، خير الرّجال: ص ١١.

(٣)ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ١/ ٤١.

(٤)ينظر: الماحوزي، معراج الكمال: ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٥)ينظر: الأردبيلي، جامع الرواة: ١/ ٤٨.

(٦)ينظر:الخواجوئي، الفوائد الرجالية: ص ٢٩٢.

٢٤ ـ المحقّق البهبهاني(رحمه الله) (المتوفّى ١٢٠٦ للهجرة)، كما ورد في (التعليقة على منهج المقال) وغيرها[١].

٢٥ ـ السيّد محمد مهدي بحر العلوم (المتوفّى ١٢١٢ للهجرة)، كما ورد في رجاله[٢].

٢٦ ـ محمد بن إسماعيل المازندراني، المعروف بأبي علي الحائري (المتوفّى ١٢١٦ للهجرة)، كما ورد في كتاب(منتهى المقال في أحوال الرجال)[٣].

٢٧ ـ السيّد محسن الكاظمي (المتوفّى ١٢٢٧ للهجرة)، كما ورد في كتاب عدة الرّجال[٤].

٢٨ ـ الشيخ عبد النبي الكاظمي (المتوفّى ١٢٥٦ للهجرة)، كما ورد في كتاب (تكملة الرّجال)[٥].

---

(١)ينظر: البهبهاني، التعليقة على منهج المقال: ص٣٥، حاشية مجمع الفائدة: ص ٥٩٧ ، ٧٠١.

(٢)ينظر: بحر العلوم: الفوائد الرجالية: ٤/ ١٥٣.

(٣)ينظر: المازندراني، منتهى المقال: ص ٣٣.

(٤)ينظر: الكاظمي، عدة الرجال: ١/ ٤١٩.

(٥)ينظر: الكاظمي، تكملة الرجال: ١/ ١٢٦.

٢٩ ـ السيّد محمد باقر الشفتي (المتوفّى ١٢٦٠ للهجرة)، كما في (الرّسائل الرّجالية)[١].

٣٠ ـ الملا علي الكَنّي (المتوفّى ١٣٠٦ للهجرة) كما ورد في كتاب (توضيح المقال في علم الرجال)[٢].

٣١ ـ المحدّث النوري (المتوفّى ١٣٢٠ للهجرة) كما ورد في (خاتمة مستدرك الوسائل)[٣].

٣٢ ـ الشيخ عبد الله المامقاني (المتوفّى ١٣٥١ للهجرة)، كما جاء في (تنقيح المقال في علم الرجال)[٤].

٣٣ ـ أبوالهدى الكُلباسي (المتوفّى ١٣٥٦ للهجرة)،كما ورد في كتاب (سماء المقال في علم الرجال)[٥].

وغيرهم الكثير ممن تبعهم زماناً، هذا من جانبٍ.

ومن جانبٍ آخر:

---

(١)ينظر: الشفتي، الرسائل الرجالية: ص ٩٨.

(٢)ينظر: علي الكَنّي، توضيح المقال: ص ٦٠.

(٣)ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ١/ ١٧ ، ١٦٥.

(٤)ينظر: المامقاني، تنقيح المقال: ١/ ٥٧.

(٥)ينظر: الكُلباسي، كتاب سماء المقال: ١/ ٧.

فقد برزت إلى ساحة النقاش في القرن الأخير مسألة، أوّل من آثارها على ما يبدو المحقّق آغا بزرك الطهراني (قدس سره) (المتوفّى ١٣٨٩ للهجرة)، حيث أشار في كتابه (الذّريعة) إلى ذلك بالقول:

الأصل (كتاب الضُّعفاء) وتاريخ بدو ظهوره، فقد ظهر لنا بعد التتبّع أنّ أوّل من وجده هو السيّد جمال الدّين، أبو الفضائل أحمد بن طاووس الحسيني الحلّي (المتوفّى سنة ٦٧٣ للهجرة)، ولم يكن إدراجه فيه من السيّد الأجل لأجل اعتباره عنده، بل ليكون الناظر في كتابه على بصيرةٍ، ويطّلع على جميع ما قيل أو يُقال في حقّ الرّجل حقّاً أو باطلاً؛ ليصير ملزماً بالتتبع والاستعلام عن حقيقة الأمر.

ثم قال:

فلم يُدرجه السيّد إلا بعد الإيماء إلى شأنه أولاً، بحسب الترتيب الذكري، فأخّره عن الجميع، ثمّ التصريح بأنّه ليس من مروياته، بل وجده منسوباً إلى ابن الغضائري، فتبرّأ من عهدته بصحة النسبة إليه. وختمَ بالقول:

إنّه يحقّ لنا أن ننزه ساحة ابن الغضائري عن الإقدام في تأليف هذا الكتاب والاقتحام في هتك هؤلاء المشاهير بالعِفاف

والتقوى، والصلاح، والمذكورين في الكتاب، والمطعونين بأنواع الجراح، كلّ ذلك يدلّنا على أنّ هذا الكتاب ليس من تأليفه، وإنّما ألّفه بعض المعاندين؛ لإشاعة الفاحشة في الذين آمنوا، وأدرج فيه بعض أقوال نَسَبَه الشيخ والنجاشي في كتابيهما إلى ابن الغضائري؛ وذلك ليتمكّن من النسبة إليه، ويروح منه ما أدرج فيه من الأكاذيب والمُفتريات[1].

واستحسن كلامه وتبعه في ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) (المتوفّى ١٤١٣ للهجرة) في معجم رجاله، حيث قال:

((أمّا الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري ـ يقصد كتاب الضُّعفاء ـ فهو لم يثبت، ولم يتعرض له العلّامة في إجازاته، وذكر طرقه إلى الكتب، بل أنّ وجود هذا الكتاب في زمان النجاشي والشيخ أيضاً مشكوك فيه، فإنّ النجاشي لم يتعرّض له، مع أنّه(قدس سره)بصدد بيان الكتب التي صنّفها الإمامية، حتّى أنّه يذكر ما لم يرَه من الكتب، وإنّما سمعه من غيره، أو رآه في كتابه، فكيف لا يذكر كتاب شيخه الحسين بن عبيد الله، أو ابنه

(١) ينظر: الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٤/ ٢٨٥ وما بعدها، محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ٦٧-٧٠.

أحمد؟!.....

وممّا يؤكّد عدم صحة نسبة هذا الكتاب إلى ابن الغضائري، أنّ النجاشي ذكر في ترجمة الخيبري عن ابن الغضائري، أنّه ضعيفٌ في مذهبه، لكن في الكتاب المنسوب إليه، أنّه ضعيف الحديث، غالِ المذهب.

فلو صحّ هذا الكتاب، لذكر النجاشي ما هو الموجود أيضاً، بل أنّ الاختلاف في النقل عن هذا الكتاب، كما في ترجمة صالح بن عُقبة بن قيس وغيرها، يؤيّد عدم ثبوته، بل توجد في عدّة موارد ترجمة شخص في نسخةٍ، ولا توجد في نسخةٍ أخرى، إلى غير ذلك من المؤيّدات، والعمدة هو قصور المقتضي))[1].

فتحصل ممّا تقدّم:

أنّ لدينا كتاب اسمه الضُّعفاء، وصل إلينا قسم منه بطريق أو بآخر، وهذا الكتاب منسوب إلى ابن الغضائري أحمد بن الحسين بن عبيد الله، الثقة في الحديث، ووقع الخلاف بين الأعلام في القرن الأخير في اعتباره، واعتبار ما ورد فيه من تقييماتٍ رجاليةٍ، وغيرها من المعطيات الرّجالية الأخرى.

(١)الخوئي، معجم رجال الحديث: ١/ ٩٥ ـ ٩٦.

فعندئـذٍ صـار الآن البحـث جاهـزاً للحديـث في مقتـضى التحقيـق في دعـوى ووجـه ثبوتـه، واعتبـار محتـواه مـن عدمهـا، وبيـان المختـار في المقـام.

المقام السّابع:

في صحة انتساب كتاب الضُّعفاء لأحمد بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري

ظهر في مقام الإجابة أكثر من قولٍ:

القول الأول:

وهو القائل: بعدم ثبوت نسبة كتاب الضُّعفاء لابن الغضائري، وذهب إلى ذلك جمعٌ، منهم من المعاصرين المحقّق آغا بزرك الطهراني (قدس سره) (المتوفّى ١٣٨٩ للهجرة)، وتبعه في ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)[١]، وكذلك شيخنا الأستاذ الفياض دامت بركاته[٢] وآخرون[٣].

---

(١) ينظر: الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٤/ ٢٨٥، الخوئي، معجم رجال الحديث: ١/ ٩٥ ـ ٩٦.

(٢) ينظر ما أثبتناه عنه في غير مورد من تقريراتنا الفقهية المسماة بالمباحث الفقهية كما في مبحث صلاة المسافر وصلاة الجمعة والنوافل وغيرها.

(٣) ينظر: المحسني، بحوث في علم الرجال: ص ٨٨، الفاني، بحوث في فقه الرجال: ص ١٦، المازندراني، مقياس الرواة في كليات علم الرجال: ص ٤١ وغيرهم.

القول الثاني:

وهو الذي ذهب إلى ثبوت نسبة كتاب الضُّعفاء لابن الغضائري، وذهب إلى ذلك غير واحد من المعاصرين[1]، وإن تبنّى البعض التفصيل بين أصل ثبوت النسبة والتفصيل في عدم الاعتماد على تضعيفاته والاعتماد على ما يورده فيه من غير التضعيفات من معطياتٍ رجاليةٍ، كأوصاف الراوي، بكونه كوفياً أو فطحياً أو بصرياً ونحو ذلك.

الكلام في القول الأول:

فقد اُستدِل له بعدّة وجوه، منها:

الوجه الأول:

ما ذكره المحقّق آغا بزرك الطهراني (قدس سره) (المتوفّى ١٣٨٩ للهجرة) وحاصله:

أنّه بعد التتبّع لأصل كتاب الضُّعفاء، المنسوب لابن الغضائري، وتاريخ بدء ظهوره، فقد ظهر لنا أنّ أول من

---

(١)ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ٦٧ وما بعدها، ابن الغضائري، الرجال: مقدمة التحقيق ص ١٨ ـ ١٩، السبحاني، كلّيات في علم الرجال: ص١٠٦.

وجده السيّد ابن طاووس (قدس سره) (المتوفّى سنة ٦٧٣ للهجرة)[١].

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّ مسألة أول من وجد الكتاب منسوباً إلى ابن الغضائري هو السيّد ابن طاووس (رحمه الله)، فهذا صحيح، ولكن هذا بحسب ما لدينا من معطياتٍ وشواهد، ولكن تقدّمت الإشارة[٢] إلى أنّ تلمذة النجاشي اقتضت نقله عنه في غير مورد، وبغير طريقة كالسِّماع، والنقل عن كتب ابن الغضائري، والتصريح بأسماء كتبه التي أخذ منها.

فبالتالي، لا يبعد أن يكون الكتاب كان عند النجاشي، ولم يصرّح باسمه، لسببٍ أو لآخر.

ثمّ أنّه لابدّ من الالتفات إلى سِمةٍ كانت موجودة عند المتقدّمين من أصحابنا المصنّفين وهي عدم إشارتهم أو ترجمتهم إلى معاصريهم، أو زملائهم عادةً في من يترجمون له، والظاهر أنّ منشأ عدم ترجمة النجاشي لابن الغضائري كان ذلك، فإنّه لم يُشر إلى كتابيه اللّذين أشار إليهما الشيخ الطوسي في مقدّمة فهرسته، كتاب في سرد المصنّفات، وكتاب في سرد الأصول

(١) ينظر: الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٤/ ٢٨٥.

(٢) يراجع: ص١٤.

لأصحابنا، بل لم يصرح بأنّ له كتب، مثل كتاب التاريخ، على الرغم مما نقلناه عنه صريحاً في ترجمة أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، من أنّ النجاشي نقل تحديد سنة وفاته بكونها (٢٧٤) للهجرة، اعتماداً على ما ورد في كتاب التاريخ لأحمد بن الحسين بن عُبيد الله الغضائري، ولعلّ هذا أيضاً يفسر عدم ترجمة الشيخ الطوسي لابن الغضائري في فهرسته، وعدم الإشارة إلى مصنّفاته كذلك.

ولابدّ من التنبيه إلى كلمات الشيخ الطوسي في مقدمة فهرسته، فيما يتعلق بكتب ابن الغضائري في فهرست المصنّفات وفهرست الأصول، وأنّه حكى خبر إتلافهما على نحو الحكاية عن بعضٍ لم يعينه، وهذا لا يورث الاطمئنان بإتلافها، بل يبقى احتمالها احتمالاً وارداً، في قبال احتمال عدم إتلافها ووقوعها في أيدي الآخرين، ونقلهم عنها من دون الإشارة إلى المصنّف أو الكتاب.

وأمّا الفَترة الواقعة بين العام(٤٥٠) للهجرة إلى(٦٥٠) للهجرة تقريباً -وهي فَترة اختفاء الكتاب- فلا دليل على عدم وجوده، وعدم نقل الآخرين عنه، فلعلّهم نقلوا -سواء أكانوا من الخاصة أو العامّة- ولكن لم يصل إلينا -لسبب أو

لآخر-، فما يمكن استفادته من عدم الإشارة للكتاب خلال الفترة ما بين (٤٥٠) للهجرة إلى(٦٥٠) للهجرة، هو عدم الوجدان، وهذا لا يساوق عدم الوجود بوجه.

نعم، في هذه الفترة كانت هناك محطّاتٌ مهمّةٌ في فهرست كتب الشيعة ومصنفاتهم مثل الشيخ منتجب الدين بن بابويه (المتوفّى ٥٨٥للهجرة) وابن شهرآشوب (المتوفّى ٥٨٨ للهجرة).

ولكنّه مع ذلك، لم نجد الإشارة إلى الكتاب، وكلّ ذلك لا ينفي وجوده واقعاً.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّه يمكن أن يكون منشأ عدم الذكر، أو التعرّض للكتاب هو أنّ كلّاً من منتجب الدّين بن بابويه، وكذلك ابن شهرآشوب كانوا -بشكل أو بآخر- ناظرين إلى فهرست الشيخ الطوسي، حتّى قيل: إنّهم لم يزيدوا على فهرست كتب الشيخ الطوسي وأصولهم شيئاً يذكر، وإن ذكرنا أنّهم أضافوا شيئاً معتداً به.

ولكنّ الزيادة لعلّها كانت بخصوص مَن صنّف ما بعد زمان الشيخ الطوسي (قدس سره)، وأمّا ما قبله من المصنّفين، فاعتمدوا على من ذكرهم الشيخ الطوسي في فهرسته، وتعرّض لترجمتهم،

فتبعوه في ذلك، ومن لم يتعرّض لترجمته كابن الغضائري وكتابه الضُّعفاء، لم يتعرّضوا لذكره هم كذلك، فلاحظ.

الوجه الثاني:

ما ذكره المحقق آغا بزرك الطهراني (قدس سره) كذلك، من أنّ السيّد ابن طاووس لم يُدرج كتاب الضُّعفاء المنسوب لابن الغضائري؛ لأجل اعتباره عنده، بل أدرجه ليكون الناظر في كتابه (حلّ الإشكال) على بصيرة، ويطّلع على جميع ما قيل أو يُقال في حقّ الرّجل، حقّاً أو باطلاً؛ ليصير ملزماً بالتتبّع، والاستعلام عن حقيقة الأمر، فلم يُدرجه السيّد إلاّ بعد الإيماء إلى شأنه أولاً بحسب الترتيب الذكري، فأخّره عن الجميع، ثمّ تصريحه بأنّه ليس من مروياته، بل وجده منسوباً إلى ابن الغضائري فتبرّأ من عهدته بصحة النسبة إليه[1].

وقد أجيب عن هذا الوجه، بالقول:

((أمّا قوله: (ولم يكن إدراجه من السيّد لأجل اعتباره)، فهذا ليس بصحيح، إذ يظهر من مواضعٍ متعدّدة من كتاب (التحرير الطاووسي)، الذي هو منتخب صاحب المعالم (قدس سره) من كتاب (حلّ الإشكال) لابن طاووس (رحمه الله)، يظهر اعتماد

(١) ينظر: الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٤/ ٢٨٥.

السيّد على كتاب ابن الغضائري في نقد أحاديث كتاب الاختيار، على حدّ اعتماده على سائر الكتب الرّجالية [1].

وأمّا قوله: (ولم يُدرجه السيّد إلا بعد الإيماء إلى شأنه أولاً بحسب الترتيب الذكري) فليس له وجهٌ ظاهرٌ، إذ أنّ التأخير في الذكر إنْ دلّ على شيء، فإنّه إنّما يدلّ على أنّ المتأخّر أقل شأناً من المتقدّم، لا على عدم اعتباره من أصله، وقد ذكر السيّد ابن طاووس (قدس سره) عقب كتاب الضُّعفاء، كلاً من رجال البرقي، ومعالم العلماء لابن شهرآشوب، فهل يقول صاحب الذّريعة (قدس سره) أنّ في ذلك إيحاءً لعدم اعتبار؟

وأمّا قوله: (ثمّ تصريحه بأنّه ليس من مروياته)، ففيه:

أنّ تصريح السيّد ابن طاووس (قدس سره) ليس فيه أدنى إشارة إلى عدم اعتماده على الكتاب، من جهة الشك في نسبته إلى ابن الغضائري؛ لعدم توفّر طريق له في روايته عنه، فإنَّ عدم وجود الطريق، أعم من صحة النسبة وعدمها، فكم من نسخةٍ يحرز انتسابها إلى شخص، من دون أن يوجد طريق

---

(١) ينظر: الشيخ حسن، التحرير الطاووسي: ص ٥٣، ١٠٢، ١١٠، ١١٥، ١١٨، ١٢٠، ١٢٩، ١٣٦، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٠، ١٨٠، ١٩٧، ٢٧١، ٢٧٦، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٤، وغيرها.

لنقلها عنه، كالكتاب الذي يُعثر عليه بخطّه، أو بخطّ من نقله عن خطّه، أو بخطّ من له طريق إليه، وإن لم يوجد طريق إلى الكاتب، أو يوجد بخطّ أحد العلماء الأثبات، أو مشتملاً على خطّه وتصحيحاته، ونحو ذلك.

وبالجملة: أنّ قول السيّد ابن طاووس: (ولي بالجميع روايات متصلة، عدا كتاب ابن الغضائري)، لا يدلّ على ما أفاده صاحب الذّريعة، بل هو ناظر إلى أمر آخر، قد كثر الاعتناء به عند المتأخّرين، بدءاً من السيّد ابن طاووس وإلى زماننا هذا، وهو الحصول على إجازة نقل الكتب والمصنّفات بأسانيد موصولة إلى مؤلّفيها؛ وذلك لصيانة الرّواية عنه من القطع والإرسال، فأراد السيّد ابن طاووس (قدس سره) بكلامه المذكور، التنبيه على أنّه مجاز في رواية كتب الشيخ الثلاثة: الرّجال والاختيار والفهرست، وكذلك كتاب النجاشي، ولكن لا إجازة له في نقل كتاب ابن الغضائري.

ولا غُرو أن لا يكون لابن طاووس ولا لغيره طريق إلى ابن الغضائري في رواية كتبه عنه؛ وذلك لأنّه فيما يبدو قد مات في مقتبل عمره.

فلم يتوفّر له تلامذة يروون عنه كتبه ومصنّفاته، والنجاشي

وزميله وشريكه في القراءة على عدد من الشيوخ، الذي عَمَّر قرابة ثمانين عاماً، ينحصر طريق المتأخّرين إلى كتابه في شخص واحد، وهو السيّد ذو الفقار ابن معبد الحسيني، الذي التقى به في أواخر عمره، ولولاه لربما يسوّغ البعض لنفسه الخدشة في ثبوت كتاب النجاشي أيضاً.

والحاصل:

أنّه لا يوجد في كلام السيّد ابن طاووس أدنى ما يشير إلى عدم اعتماده على كتاب ابن الغضائري؛ لعدم ثبوت نسبته إليه، بل عرفت اعتماده كلّيةً في نقده أخبار الكشي على حد سائر الكتب الرّجالية))[1].

ومنه يتّضح:

أنّ دعوى حصر الاعتبار بتوفّر طريق صحيح، معلوم إلى صاحب الكتاب، فهو غير تامٍّ؛ لعدم انحصار الاعتبار بالطرق، بل الاعتبار مبني على الأعم من الطرق والقرائن، هذا من جانبٍ.

---

(١) محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ٧١ ـ ٧٤ بتصرف يسير.

ومن جانبٍ آخر:

فشرفيّة وتبرّكية الطرق والإجازات العامّة عند المتأخرين -كما أشرنا إلى ذلك في غير مورد[1]-، وهذا الوجه مبني على الغفلة عن شرطية الإجازات العامّة للمتأخّرين، وتوهّم كونها طرق تحمّل الرواية صحيحة، كالقراءة، والسِّماع، والاستماع المقرونة بالإجازة، وغيرها، فلاحظ.

بل أكثر من ذلك:

فإنّ العلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفّى ٧٢٦ للهجرة) لم يكن له طريق في إجازاته إلى كتاب ابن الغضائري، ومع ذلك تجد أنّه قد اعتمد على الكتاب، كما هو واضح بمراجعة كتبه الرّجالية، كخلاصة الأقوال، فإنّه مَليءٌ بكلمات ابن الغضائري في أحوال الرجال، المأخوذة من كتاب الضُّعفاء.

الوجه الثالث:

ما ذكره سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)، من أنّ من أوجه عدم صحة انتساب كتاب الضُّعفاء لابن الغضائري، عدم تعرّض العلامة له في إجازته، وعدم ذكر طرقه إلى

---

(١)ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في تفسير القمي. مخطوط.

الكتاب[١].

والجواب عنه تقدّم مراراً، وقلنا:

أنّ الداعي وراء الدخول في سلسلة وأسانيد الإجازات والطرق العامّة هو للتبرّك، وعدم انقطاع سلسلة أسانيد الرّوايات بالمعصومين (عليهم السلام)، دون التعويل عليها في الاعتبار والعمل على طبقها، وقد ذكرنا ذلك مفصلاً في غير مورد، فراجع[٢].

ويعضُد ذلك اعتماد العلامة الحلّي (قدس سره) الواضح على الكتاب، مع ما تقدم من عدم طريق له في الإجازات.

الوجه الرّابع:

ما ذكره كذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)، من أنّ من مؤيّدات عدم صحة انتساب الكتاب لابن الغضائري، أنّ وجود الكتاب نفسه في زمان النجاشي والطوسي مشكوك فيه، فإنّ النجاشي لم يتعرض له، مع أنّه بصدد بيان الكتب التي صنّفها الإمامية، حتّى أنّه يذكر ما لم يره من الكتب، وإنّما

---

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١/ ٩٥ ـ ٩٦.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في تفسير القمي. مخطوط.

سمعه من غيره، أو رآه في كتابه، فكيف لا يذكر كتاب شيخه الحسين بن عبيد الله، أو ابنه أحمد[١].

والجواب عن ذلك صار واضحاً، وهو:

أنّ خبر إتلاف كتب ابن الغضائري من قبل ورثته كان على سبيل الحكاية والاحتمال، هذا أولاً.

ثانياً:

على تقدير صحّته، فإنّه كان يختص بكتابيه في فهرست المصنفات، وفهرست الأصول، ولم يرد فيه ذكرٌ لغيرهما من كتب ابن الغضائري، مع أنّنا سردنا كتبه، وأوصلناها إلى خمسةٍ أو أكثر[٢].

ثالثاً:

من قال أنّه لم يُترجم له؟ بل لعلّه ترجم له، ولكن سقط ترجمته من الكتاب بفعل تقادم الزّمن ومسيرة الكتاب التاريخية، وهذا ليس بعزيز، فكم له من نظير، سواء في كتب الشيخ الطوسي، أو النجاشي، أو غيرهما، فقد فُقِدت كتبٌ

---

(١)ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١/ ٩٥ ـ ٩٦.

(٢)يراجع: ص١٩.

بأكملها، فكيف لا تفقد ولا تسقط ترجمة، ولعلّها لا تتعدّى بضع كلمات، أو بضعة أسطر؟!

ويعضد ذلك:

أننا وجدنا في كلمات الذهبي وابن حجر نقولات عن رجال الشيخ الطوسي أو فهرست الشيخ الطوسي، بل وحتى من فهرست أسماء مصنفي الشيعة للنجاشي، -سواء أكانت على مستوى ألفاظ، أو أسطر في بعض الأحيان، أو حتى تراجم في حالات نادرة، التفتنا إلى اثنين منها- غير موجودة فيما بين أيدينا من نسخ هذه الكتب والأصول الرجالية، وهذا يعزز إمكانية الفقدان.

الوجه الخامس:

ما ذكره سيّد مشايخنا المحقق الخوئي كذلك، من النقض على صحة النسبة لابن الغضائري في موردين:

المورد الأول:

أنّ النجاشي ذكر في ترجمة الخيبري، عن ابن الغضائري، أنّه ضعيفٌ في مذهبه، بينما في الكتاب المنسوب لابن الغضائري، أنّه ضعيف الحديث، غالِ المذهب، وهذا يؤكّد عدم صحة نسبة الكتاب إلى ابن الغضائري؛ وذلك لأنّه لو صحّت نسبة

الكتاب لابن الغضائري، لذكر النجاشي ما هو الموجود فيما وصلنا من كتاب الضُّعفاء.

المورد الثاني:

الاختلاف في النقل عن هذا الكتاب، كما في ترجمة صالح بن عقبة بن قيس، وهذا يؤيّد عدم صحة نسبة الكتاب لابن الغضائري.

بل أكثر من ذلك:

فإنّه قد ورد في عِدّة تراجم كلام، لا يوجد ما بين أيدينا من الكتاب[1].

ويمكن الجواب عن ذلك بالقول:

أمّا المورد الأوّل:

فمن الواضح أنّه لا يصلح كدليلٍ، أو قرينة للانتهاء إلى عدم صحة نسبة ما بأيدينا من الكتاب الضُّعفاء لابن الغضائري؛ وذلك لأنّنا تعرّضنا في مباحثنا الرّجالية في حلقتها الثّانية[2] إلى علل الحديث، الشامل للكلام المنقول بصورةٍ عامّةٍ،

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١/ ٩٥ ـ ٩٦.

(٢) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ٢/ ٢٣٧ وما بعدها.

ومنها تراجم الرّجال، وأنّ هناك جملة من دواعٍ ومناشئ تغيّر بعض العبارات والكلمات، من تصحيفٍ، وأخطاءٍ، وأغلاطٍ ونحوها، ممّا يجعل ورود مثل المورد الأول وأمثاله ليس بعزيز، والمطالع كثيراً لكتب النجاشي والشيخ الطوسي، يستوضح ما نقوله بسهولة ويسر، فضلاً عمّا هو أكثر منه.

وأمّا المورد الثاني، فقد أُجيب عنه بالقول:

إنّ ((ما حكاه في (مجمع الرّجال) عن كتاب الضُّعفاء المنتزع من (حلّ الإشكال)، مطابقٌ تماماً لما أثبته العلامة في الخلاصة، وإن لم ينسبه إليه بالاسم-كما هو دأبه في كثير من الموارد-.

نعم، ما ذكره ابن داود عن ابن الغضائري يزيد على ما أورداه ببعض الألفاظ[1]، ولكنه لا يضرّ؛ لجواز اعتماده على غير كتاب الضعفاء من مؤلفات ابن الغضائري.

مضافاً الى وقوع الخلط والتصحيف في كتاب ابن داود بصورة واسعة، فيحتمل أنَّ بعض ما يوجد فيه منسوباً الى ابن الغضائري، هو في الأصل من مصدر آخر.

(١) ينظر: القهبائي، مجمع الرجال: ٣/ ٢٠٦، العلاّمة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٢٣٠ ، ابن داود، الرجال: ص ٤٦٢ .

وأمّا ما ذكره(قدس سره) مؤيداً لعدم ثبوت الكتاب، من اختلاف نسخه بالزيادة والنقيصة، ووجود ترجمة في بعض النسخ، وعدم وجودها في البعض الآخر، فهو -إن صحّ- لم يوجب وهناً في اعتباره، فإنَّ الاختلافَ بالزيادةِ والنقيصة شيء واقع في كثير من كتب المتقدمين، ومن أمثلته كتاب الفهرست للشيخِ، فإنه قد أرجع إليه في كتاب الرجال في ترجمة الحسين بن علي بن سفيان البزوفري، والحسين بن عبيد الله الغضائري[1]، مع أنه لا ذكر للرجلين في النسخ الموجودة بأيدينا من الفهرست .

ويبدوا أنَّ نسخة المصدر الذي اعتمد عليه ابن حجر كانت مشتملة على ترجمة الغضائري، حيث حكى عن الفهرست في ترجمته في لسان الميزان[2]))[3] .

نعم، لابدّ من الالتفات الى أنَّ ما وصل إلينا من اشتمال كتاب ابن داود في الرجال، وكتاب العلّامة الحلّي المسمّى (خلاصة الأقوال) من تراجم عدة من الرواة، ولم يصلنا عن طريق ما وصل إلينا مما انتزع من كتاب (حلّ الاشكال)، فهذا

---

(١)ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٤٦٦، ٤٧٠ .

(٢)ينظر: العسقلاني، لسان الميزان: ٢/ ٢٩٧.

(٣)محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال:٢/ ٧٥-٧٧ .

عائد الى ما ذكرناه سابقاً[1] من أنَّ حالة كتاب (حلّ الاشكال) للسيد ابن طاووس التي وقعت بيد المولى التستري، وانتزع منها كتاب الضعفاء، كانت قد أصيبت بالتلف في بعض أجزائها، فنتج عن ذلك ما تقدّم.

الوجه السادس:

ما يمكن أن يُقال: من أنّ عموم الأصحاب لم يركنوا إلى الكتاب، بل لم يعتمدوا عليه؛ وما ذلك إلاّ من جهة عدم ثبوت نسبة الكتاب إلى ابن الغضائري.

والجواب عن ذلك قد ظهر ممّا تقدّم.

أنّ أول من شكّك في نسبة الكتاب لابن الغضائري، هو المحقّق آغا بزرك الطهراني (قدس سره) (المتوفّى ١٣٨٩ للهجرة)، وأمّا قبله فلم نجد أقوالاً واضحة تشكّك بنسبة الكتاب إلى ابن الغضائري بوضوح، وقد تبعه في ذلك بعض من تأخر عنه.

ولكن في قبال ذلك، ذهب بعض آخر إلى ثبوت نسبة الكتاب إلى ابن الغضائري، فكلا الاتّجاهين موجودان في كلمات الأعلام.

---

(١) يراجع: ص٣٥.

فتحصل مما تقدّم:

أنّ جميع الوجوه التي اُستدِلّ بها على عدم انتساب كلام الضُّعفاء لابن الغضائري، غير تامّةٍ ومخدوشةٍ بما تقدّم بيانه.

وأمّا الكلام في القول الثاني:

القائل بثبوت نسبة الكتاب لابن الغضائري:

فقد أقام من تبنّى هذا الوجه عِدّة وجوه لإثبات قولهم، ولكن قبل الدخول في بيان تلك الأوجه، لابدّ من الإشارة إلى مقدّمةٍ مهمةٍ، وحاصلها:

أنّه قد ظهر ممّا تقدّم أنّه لا دليل على إتلاف كتاب الضُّعفاء لابن الغضائري من قِبل بعض ورثته، ولذلك يبقى احتمال وجوده قائماً، ويعززه نقل النجاشي عن ابن الغضائري في غير موردٍ، وبأكثر من طريقةٍ ونمطٍ، وهذا يمكن أن يكون ناشئاً من نقل النجاشي شفاهةً من كتاب الضُّعفاء لابن الغضائري، على نحو الحكاية والقول.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّه لا قطع ولا اطمئنان بعدم ترجمة الشيخ الطوسي ولا النجاشي لابن الغضائري؛ وذلك لأنّ المتتبع للمسيرة التاريخية لكتب أصحابنا المتقدّمين يعلم أنّ هناك علاً ومشاكل تطرأ على الكتب خلال مسيرتها التاريخية لأكثر من ألف عام، تجعل من سقوط ترجمةٍ أو صفحةٍ أو فصلٍ أو حتّى قسم، أو نصف من الكتاب، ليس بالأمر العسير ولا النادر، هذا من

جهة.

ومن جهة أخرى:

إنّه قد توفّرت في المصنف جملة من الأمور نعتقد أنّها ساعدت على اختفاء الكتاب، وعدم انتشاره، منها:

الأمر الأول:

الظاهر أنّه لم يكن مهتماً بالأحاديث الفقهية، التي تدور حول مسائل الحلال والحرام، بل كان مهتماً بالفهارس والمصنّفات للأصول والكتب والتاريخ، وما يدور في هذا الفلك، وهذا وإن كان له محبّيه والمهتمّين به ومريديه من طلبة العلوم، ولكن لا يقارن بعلوم الفقه والتفسير والحديث ونحو ذلك، فلذلك نعتقد أنّ هذا أثّر بشكلٍ أو بآخرٍ على انتشار الكتاب.

ولذلك نجد أنّ النجاشي الذي كان مهتماً -تقريباً- بعين ما اهتمَّ به ابن الغضائري من فهارس ومصنّفات لأصحابنا وأصولهم والتاريخ والأحداث والأنساب لم يكن له قاعدةً واسعةً من التلامذة، الذين يمكن أن يكونوا واسطة في نقل علمه إلى الآخرين، أو إلى المراكز العلمية الأخرى؛ ولذلك انحصر طريق المتأخّرين عنه إلى كتابه فهرست أسماء مصنفي

الشيعة بشخصٍ واحدٍ، وهو السيّد ذو الفقار ابن معبد الحسيني، الذي التقى بالنجاشي في أواخر عمره، الذي وصل إلى الثمانين عاماً، في قِبال ذلك تجد تلامذة الشيخ الطوسي ومريديه كثيرين جداً، قاموا بنشر كتبه في بقاع الأرض المختلفة.

الأمر الثاني:

وفاته وهو في سن مبكّرة، لم يتجاوز منتصف الأربعين، أو أزيد من ذلك بقليل، وهذه نقطةٌ مهمةٌ؛ لأنّه عادةً ما يبدأ الإبداع الفكري للمفكرين والمصنّفين، بعد تجاوزهم العقد الثالث أو الرابع؛ ولذلك ساهم طول عمر جملة كبيرة من الأعلام في تمكنّهم من التصنيف والتأليف والانتشار، ولهذا فحرمان ابن الغضائري من العمر الطويل، ساعد في عدم انتشار كتابه.

الأمر الثالث:

ابتلاؤه -كما قيل- بنسلٍ أو ذرّيّةٍ لم يكونوا من المهتمين بالعلم والمصنفات؛ فلذلك لم يكونوا عاملاً مساعداً في حفظ تراث ابن الغضائري.

بل على العكس من ذلك، كان لهم دور -كما قيل- في إتلاف تلك الكتب، لسببٍ أو لآخر، وهذا عامل مهم، فعلى

سبيل المثال، نجد أنّ الشيخ الطوسي حصل له خلاف ذلك تماماً، فمثلاً:

أنّ علي بن حمزة بن محمّد بن شهريار الخازن، وهو من أسباط الشيخ الطوسي (قدس سره)، -فإنّ جدّه محمّد بن شهريار، صهر الشيخ على كريمته- كانت عنده نسخة من كتاب الاختيار، وعليها تملّك السيّد ابن طاووس (قدس سره)، نقل عنها الشهيد الأوّل بخطه، ونقل عنها الشيخ منتجب الدين صاحب المعالم، وكانت هذه النسخة موجودة في مكتبة السيّد حسن الصدر، فانظر كيف أنّ سبطاً من الأسباط كان له دور فعّال، وواضح في حفظ تراث جدّه الأكبر.

الأمر الرابع:

الظرف السياسي الذي ساد مباشرة بعد وفاته، فقد سيطر البويهيون الذين يعتنقون التشيّع على بغداد عام (٣٣٤) للهجرة، واستقرّت في ظلّهم البلاد، وأصبحت بغداد قبلة العالم الإسلامي، ويُعدّ عصرهم من أزهر العصور الثقافية علمياً وفكرياً، وازدهرت فيه الحركة العلمية والحرّية القلمية[1]، وأُسِّست في عهدهم المكتبات العامّة والخاصّة،

(١)ينظر: مصطفى جواد، أبو جعفر النقيب: ص ٥.

والتي كانت تضم الكثير والكثير من مصنّفات أصحابنا من الأصول والكتب وغيرها، فمن الطبيعي أن تزداد حركة انتشار واستنساخ كتب الشيعة في تلك الفترة، وتتعدّد نسخ الكتاب الواحد، وهو الذي جرى على كتب أصحابنا الشيعة المؤلفة في تلك الفترة، وتنتقل تلك الكتب من بغداد إلى باقي المدن والمراكز العلمية، كالكوفة والبصرة وقم والرّي وخراسان والمدينة المنوّرة وغيرها.

واستمر الحال على هذا المنوال، إلى أن دخل السلاجقة إلى بغداد عام (٤٤٧) للهجرة، وقد كانوا منحازين إلى الفكر المعادي للتشيّع، فأسرفوا في القتل والبطش والفتك، وتُعدّ الفترة ما بين عام (٤٤٧ إلى ٤٤٩) للهجرة من أعنف وأقسى الفترات التي شهدتها بغداد، والشيعة فيها بالخصوص، فقد حدث القتل والتخريب والحرق وسُفِكت الدماء، وقد ضاع خلالها كثير من التراث الفكري الشيعي، ففي عام (٤٤٨) للهجرة كُبِست دار الشيخ الطوسي (قدس سره)، وأُحرِقت كتبه، ونُهِبت داره بمحضر من النّاس، وأُحرِق كرسي الكلام الذي كان قد وصل إليه، فغادر إثر هذه الأحداث من بغداد إلى النجف الأشرف.

وقُتِل جمعٌ من علماء الشيعة في ذلك الوقت، كأبي عبد الله الجلّاب، والظاهر أنّ النجاشي قد غادر في تلك الفترة بغداد، وذهب إلى قرية من قُرى سامراء-كما قال بذلك جمع من المعاصرين-، وإن كنا نعتقد أن النجاشي ذهب الى قرية من قرى الحلة، وتحديداً مطير آباد القريبة من منطقة النيل على تفصيل ذكرناه في كتابنا عن النجاشي[1]-، ومات فيها سنة (٤٥٠) للهجرة، وأُحرِقت بغداد عام (٤٥١) للهجرة، ودُمِّرت خزانة العلم التي أوقفها الوزير سابور بن أردشير، التي كانت موضعاً ومكاناً للتشيّع، ونُهِبت الكتب والنّفائس الأخرى، وصارت هدفاً لأطماع الطامعين وعمد السلاجقة إلى تأسيس دور علم بديلة غرضها مكافحة التشيّع ومنها المدارس النظامية التي تبنّت المذهب الشافعي[2].

ومن الواضح أنّ فترة ما بعد(٤٤٧) للهجرة في بغداد كانت من أشدّ الفترات التاريخية ظلماً في تاريخ التشيّع، فقد لحق الفكر الشيعي جرّاء ذلك الظرف القاسي آثار سلبيةٌ كثيرةٌ، منها انحصار التأليف والتصنيف، وقلّة المصنّفين

(١) ينظر: عادل هاشم، رجال النجاشي دراسة وتحليل: مخطوط.

(٢)ينظر: الحكيم، مدرسة بغداد العلمية: ص ٢٧ وما بعدها.

والكُتّاب والعلماء، تبعها قلّة اهتمام بالعلم والعلماء، فتباطأت الحركة العلمية، وانعكس ذلك بوضوح من خلال ندرة ما وصل إلينا من تلك الفَترة وما بعدها، مضافاً إلى ضياع جملةٍ من كتب ومصنفات أصحابنا في الجملة.

فلذلك، وصلت إلينا المئات -بل الآلاف- من أسماء كتب أصحابنا في تلك الفترة، ولم يصل إلينا من أغلبها، ولا نسخة واحدة، بل الغريب جداً، الكمّ الهائل من أسماء مصنّفات أصحابنا التي وصلتنا عن طريق الفهارس، فهذا فهرست كتب الشيعة وأصولهم للشيخ الطوسي، ذكر فيه أكثر من ألفي كتاب ومصنّف وأصل لأصحابنا الشيعة، ولم يصل إلينا منه إلّا النزر اليسير جداً، بل الأقسى من ذلك، أنّه لم تصلنا أكثر تلك الفهارس أصلاً.

فالظاهر -وما نعتقده- أنّ هذا الجو العام ساعد على فقدان كتاب ابن الغضائري في تلك الفترة، وعدم العثور عليه خلال القرنين اللّاحقين من (سنة ٤٤٤ إلى سنة ٦٤٤) للهجرة، أي إلى زمان السيّد ابن طاووس، حيث حصل على نسخة من كتاب الضُّعفاء وأدرجها في كتابه (حلّ الإشكال) الذي ألّفه عام (٦٤٤) للهجرة.

والغاية من هذه المقدّمة، هي الاستناد إليها في توضيح جملة من الوجوه التي ستأتي، لبيان مستند القول الثاني.

ومن جملة وجوه القول الثاني:

الوجه الأول:

وقوع نسخة من الكتاب بيد السيّد أحمد بن طاووس الحلّي (قدس سره) (المتوفّى ٦٧٣ للهجرة) وهو من أعلام الرّجال في عصره، ولعلّ الذي ساعد في ذلك جملة أمور، منها:

أ ـ المركز الاجتماعي المهم، الذي كان يتمتع به السيّد أحمد بن طاووس (رحمه الله)، فقد مكّنه من الحصول على جملة من الكتب النادرة في زمانه، وهذا واضحٌ جداً، فإنّ مثل هذه الشخصيات تكون لها القدرة على تحصيل الكتب النّادرة، أكبر بكثير من العلماء العاديين والمهتمين بالتصنيف عموماً.

ب ـ كان له أخٌ -وهو السيّد علي بن طاووس (رحمه الله)-، وكان صاحب مكتبةٍ كبيرةٍ لمؤلفات أصحابنا من الشيعة في الحلّة في تلك الفترة، وهذا أضاف سبباً آخر لتوفّر الكتب النادرة لدى السيّد أحمد بن طاووس.

الوجه الثاني:

أنّ هناك مواضع في كتاب النجاشي[١]، ربّما يبدو أنّه ينظر فيها إلى كلام ابن الغضائري في كتاب الضُّعفاء، وقد يعبّر بنفس التعبير الوارد فيه، ممّا يؤيّد ويؤكّد وجود هذا الكتاب لديه، وهذه الموارد هي:

١ ـ في ترجمة محمد بن أورمة، قال ابن الغضائري:

((رأيت كتاباً خرج من أبي الحسن علي بن محمّد (صلى الله عليه وآله)، إلى القمّيين في براءته ممّا قُذِف به،وحسن عقيدته، وقرب منزلته))[٢].

وأمّا النجاشي فقال في المورد:

((قال بعض أصحابنا أنّه رأى توقيعاً من أبي الحسن الثالث (عليه السلام) إلى أهل قم في معنى محمّد بن أورمة وبراءته ممّا قُذِف به))[٣].

---

(١)استعرضها السيد محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ٨٤- ٨٥.

(٢)ابن الغضائري، الرجال: ص٩٣ الرقم١٣٣.

(٣)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٣٢٩ الرقم٨٩١.

٢ ـ في ترجمة محمد بن بحر الرهني، قال ابن الغضائري:

((ضعيفٌ، في مذهبه ارتفاعٌ))[١].

وقال النجاشي في نفس المورد:

((قال بعض أصحابنا: أنّه كان في مذهبه ارتفاعٌ، وحديثه قريب من السَّلامة، ولا أدري من أين قيل ذلك؟))[٢].

٣ ـ محمد بن الحسن بن عبد الله الجعفري، قال ابن الغضائري:

((لا نعرفه إلاّ من جهة علي بن محمّد صاحب الزّنج، ومن جهة عبد الله بن محمّد البلوي))[٣].

وقال النجاشي: ((روى عنه البلوي، والبَلوي رجلٌ ضعيفٌ، مطعون عليه، وذكر بعض أصحابنا أنّه رأى رواية رواها عنه، علي بن محمّد البُرذي صاحب الزّنج، وهذا أيضاً ممّا يضعّفه))[٤].

---

(١)ابن الغضائري، الرجال: ص٩٨ الرقم ١٤٧.

(٢)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٣٨٤ الرقم١٠٤٤.

(٣)ابن الغضائري، الرجال: ص٨٩ الرقم ١٢٠.

(٤)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٣٢٤ الرقم٨٨٤.

٤- محمّد بن الحسين بن سعيد الصائغ، قال ابن الغضائري: ((غالٍ، ضعيف، لا يُلتفت إليه))[١]، وقال النجاشي: ((ضعيفٌ جداً، قيل: إنّه غالٍ))[٢].

٥ ـ المُفضّل بن عمر الجعفي، قال ابن الغضائري: ((ضعيفٌ، متهافت، مرتفع القول، خطّابيٌّ))[٣].

وقال النجاشي: ((فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يُعبأ به، وقيل: أنّه كان خطّابياً))[٤].

٦ ـ علي بن حسّان بن كُثير، قال ابن الغضائري: ((غالٍ، ضعيف))[٥].

وقال النجاشي: ((ضعيفٌ جداً، ذكره بعض أصحابنا في الغلاة))[٦].

---

(١)ابن الغضائري، الرجال: ص٩٦ الرقم ١٤٠.

(٢)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٣٣٧ الرقم٩٠٠.

(٣)ابن الغضائري، الرجال: ص٨٧ الرقم ١١٧.

(٤)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٤١٦ الرقم١١١٢.

(٥)ابن الغضائري، الرجال: ص٧٧ الرقم ٨٨.

(٦)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٢٥١ الرقم٦٦٠.

٧ـ عبد الرّحمن بن أبي حمّاد، قال ابن الغضائري: ((ضعيفٌ جداً، لا يلتفت إليه، في مذهبه غلو))[١]، وقال النجاشي: ((رُمي بالضّعف والغلو))[٢].

٨ـ أبو طالب الأزدي، قال ابن الغضائري:

((وله كتاب يرويه محمّد بن خالد البرقي، قال أصحابنا: لا يُعرف هذا الرّجل إلّا من جهته))[٣].

قال النجاشي: ((له كتاب يرويه محمّد بن خالد البرقي، وقال أصحابنا: لا يُعرف هذا الرّجل إلّا من جهته))[٤].

٩ـ موسى بن رَنجويه، قال ابن الغضائري: ((أبو عمران الأرمني، ضعيفٌ، له كتاب))[٥].

قال النجاشي: ((أبو عمران الأرمني، ضعيفٌ، له

---

(١)ابن الغضائري، الرجال: ص٨١ الرقم ٩٨.

(٢)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٢٣٩ الرقم٦٣٣.

(٣)ابن الغضائري، الرجال: ص١٠٤ الرقم١٥٩

(٤)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٤٥٩ الرقم١٢٥٥.

(٥)ابن الغضائري، الرجال: ص٩١ الرقم١٢٦.

كتاب))[١].

١٠ ـ يوسف بن يعقوب الجُعفي، قال ابن الغضائري: ((روى عن أبي عبد الله عليه السلام وجابر، ضعيفٌ))[٢].

وقال النجاشي: ((ضعيفٌ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وجابر))[٣].

١١ ـ الحسين بن حمدان، قال ابن الغضائري: ((كذّاب، فاسد المذهب))[٤].

وقال النجاشي: ((كان فاسد المذهب))[٥].

١٢ ـ الحسين بن مَهران، قال ابن الغضائري: ((واقفٌ، ضعيفٌ))[٦].

---

(١)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٤٠٩ الرقم١٠٨٨.

(٢)ابن الغضائري، الرجال: ص١٥٦ الرقم١٠٢.

(٣)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٤٥١ الرقم١٢١٩.

(٤)ابن الغضائري، الرجال: ص٥٤ الرقم٤٠.

(٥)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٦٧ الرقم١٥٩.

(٦)ابن الغضائري، الرجال: ص٥١ الرقم٣٢.

وقال النجاشي: ((كان واقفاً))[١].

١٣ ـ الرّبيع بن سليمان، قال ابن الغضائري: ((أمره قريبٌ، قد طُعِن عليه، ويجوز أن يُخرج شاهداً))[٢].

وقال النجاشي: ((وهو قريب الأمر في الحديث))[٣].

١٤ ـ محمّد بن الحسن بن شمّون، قال ابن الغضائري: ((واقفٌ ثمّ غلا، ضعيفٌ))[٤].

وقال النجاشي: ((واقفٌ ثمّ غلا، وكان ضعيفاً جداً))[٥].[٦]

نعم، لابدّ من الالتفات إلى أنّه ليس المراد من هذا الوجه بنفسه، إثبات نسبة كتاب الضُّعفاء لابن الغضائري؛ وذلك

---

(١)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٥٦ الرقم١٢٧.

(٢)ابن الغضائري، الرجال: ص٦٠ الرقم٥٠.

(٣)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١٦٥ الرقم٤٣٥.

(٤)ابن الغضائري، الرجال: ص٩٥ الرقم١٣٧.

(٥)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٣٣٥ الرقم٨٩٩.

(٦)ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرّجال: ٢/ ٨٤ ـ ٨٥.

لأنّه يواجه جملةً من الصعوبات؛ لعدم تطابق العبارات المنقولة (١٠٠٪)، ولكن المراد من هذا الوجه هو إعطاء قيمةً احتماليةً معينةً، يكتنزها في داخله تساعد -بعد اجتماعها مع غيرها من القرائن، بما تحمله من قيمٍ احتماليةٍ معينةٍ- على بناء الاطمئنان بثبوت نسبة الكتاب إلى ابن الغضائري.

الوجه الثالث:

المتتبع للكتاب يجد أنّه قد ورد في كتاب الضُّعفاء جملة موارد، روى فيها المؤلف عن عدد من الرواة، يظهر منها أن مؤلفه قريب من طبقة الشيخ الطوسي والنجاشي، وله والد بمقام شيخه، ينقل عنه جملة من الأحداث والمعطيات المتعلقة بكتب الرجال، ويقرب أنّ من يمتلك هذه الصفات هو ابن الغضائري.

ولابدّ من الالتفات إلى أنّ هذا الوجه، وإن كان بنفسه ولوحده لا يصلح لإثبات المدّعى، من نسبة الكتاب لابن الغضائري، إلّا أنّه يمتلك قيمةً احتماليةً، نراها معتدّاً بها، تستطيع الانضمام لغيرها من الأوجه والقرائن، لتوصلنا إلى الاطمئنان بنسبة الكتاب لابن الغضائري.

الوجه الرّابع:

أنّ النظر في محتويات الكتاب، وملاحظة ما ورد فيه بشأن مختلف الرّواة المترجمين، يورث الاطمئنان بأنّ مؤلّفه كان خبيراً بأحوال الرّجال، بصيراً بما قيل في حقّهم، دقيقاً في تقييماتهم، وعلى اطّلاعٍ وافٍ برواياتهم وكتبهم، وهذا ممّا يبعد احتمال أن يكون الكتاب موضوعاً، كما ذكر صاحب الذّريعة (قدس سره).

وبملاحظة ما تقدّم من تشخيص طبقة المؤلف، يتأكد كون الكتاب لابن الغضائري؛ لأنّه لا يُعرف في طبقته من يشاركه في الصفات المذكورة، ممّا يناسب أن يكون مؤلف هذا الكتاب.

وهذه نتيجةٌ نعتقد بأنّها طبيعية؛ لجملة القرائن والشواهد والمؤيّدات التي تقدّمت، وهي مقتضى دلالة تلك المقدمات والقرائن.

فالمختار في المقام:

بعد رد الوجوه التي قيلت لإثبات عدم ثبوت الكتاب لابن الغضائري، ومن ثمّ ضمّ المقدمات التاريخية والاجتماعية المحيطة بشخصية ابن الغضائري، ومتابعة سياق الأحداث، وبمعية هذه الوجوه مجتمعةً، خصوصاً وجوه القول بثبوت

النسبة، يحصل لنا ركونٌ نفسيٌ إلى أنّ ما وصلنا من كتاب الضُّعفاء، إنّما هو لأحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، المعروف بابن الغضائري.

المقام الثامن:

في الأخذ بتقييماته الرّجالية وما أورده في الكتاب من معطياتٍ ومعلوماتٍ عن الرّواة المترجم لهم

مقتضى الصناعة في علم الرّجال، هو الأخذ بكلّ ما ورد في كتاب عُلِم أنّه لمؤلّفه الثقة، والمؤلّف كان ثقةً في الحديث، والرّواية، والأخبار، والمفروض -كما انتهينا إليه سابقاً- أنّ ابن الغضائري ثقة، وأنّ كتاب الضُّعفاء ثابت النسبة إليه.

وعندئذٍ، فلا مانع من الأخذ بكل ما ورد في الكتاب، من توثيقاتٍ وتضعيفاتٍ ومعطياتٍ ومعلوماتٍ عن أحوال الرّجال، وهذا هو مقتضى ثبوت النسبة للكتاب إلى مؤلفه، ووثاقة المؤلف.

إلا أنّه مع ذلك، فقد ظهر اتجاه يقوده المحقّق الوحيد البهبهاني (قدس سره) (المتوفى ١٢٠٥ للهجرة)، وتبعه في ذلك آخرون، ولم يكن هذا الاتجاه وليد كلام المحقّق البهبهاني، بل كانت هذه البذرة الأولى في أيام العلّامة المجلسي (قدس سره) (المتوفّى ١١١١ للهجرة)، حيث اشتهر أنّ ابن الغضائري يتسّرع إلى جرح الأجلّة، فتوقف جمعٌ في اعتبار تضعيفاته، وهذا الاتجاه مبنيٌ على القول بالتفكيك بين محتويات الكتاب.

وتفرّع هذا الاتجاه إلى اتجاهات فرعيةٍ متعدّدة، منها:

الاتجاه الأول:

وهو الذي ذهب إلى عدم قبول تضعيفات ابن الغضائري، وقبول ما غير ذلك من توثيقاتٍ، أو ذكر لمعلوماتٍ ومعطياتٍ رجالية تخصّ أحوال الرواة المترجم لهم في الكتاب.

الاتجاه الثاني:

وهو الاتجاه الذي ذهب إلى عدم قبول توثيقات وتضعيفات ابن الغضائري، وقبول ما سوى ذلك، من إشارات إلى أحوال وخصائص المترجم لهم في الكتاب.

والمهم في كلّ هذا، هو منشأ هذا القول وتفريعاته.

أمّا منشأ هذا القول فهو:

ما ذكره المحقّق الوحيد البهبهاني(قدس سره) (المتوفّى ١٢٠٥) حيث قال:

((إعلم أنّ الظاهر أنّ كثيراً من القدماء، -سيّما القمّيين منهم والغضائري- كانوا يعتقدون للأئمّة (عليهم السلام) منزلة خاصّة من الرّفعة والجلالة، ومرتبةً معينةً من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم، وما كانوا يجوزون التعدّي عنها،

وكانوا يعدّون التعدي ارتفاعاً وغلواً حسب معتقدهم، حتّى أنّهم جعلوا مثل نفي السَّهو عنهم غُلواً، بل ربّما جعلوا مطلق التفويض إليهم، أو التفويض الذي اُختلف فيه كما سنذكر، أو المبالغة في معجزاتهم، ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم، أو الإغراق في شأنهم وإجلالهم، وتنزيههم عن كثير من النقائص، وإظهار كثير قدرة لهم، وذكر علمهم بمكنونات السَّماء والأرض، ارتفاعاً، أو مورثاً للتهمة به، سيّما من جهة أنّ الغُلاة كانوا مختفين في الشيعة، مخلوطين بهم مدلّسين.

وبالجملة، الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصولية أيضاً، فربّما كان شيءٌ عند بعضهم فاسداً، أو كفراً، أو غلواً، أو تفويضاً، أو جبراً، أو تشبيهاً، أو غير ذلك، وكان عند آخر مما يجب اعتقاده، أو لا هذا ولا ذاك، وربّما كان منشأ جرحهم بالأمور المذكورة وجدان الرّواية الظاهرة فيها منهم- كما أشرنا آنفاً-، وادّعاه أرباب المذاهب كونه منهم، أو روايتهم عنه، وربّما كان المنشأ روايتهم المَناكير عنه، إلى غير ذلك، فعلى هذا ربّما يحصل التأمل في جرحهم بأمثال الأمور المذكورة..... ثمّ أعلم أنّه[1] والغضائري، ربّما ينسبان الرّاوي إلى الكذب،

(١) يقصد به أحمد بن محمّد بن عيسى.

ووضع الحديث أيضاً، بعدما نسباه إلى الغُلو، وكأنّه لروايته ما يدلّ عليه، ولا يخفى ما فيه، وربّما كان غيرهما أيضاً كذلك، فتأمل))[1].

إلا أنّ هذا الكلام مخدوشٌ بما ذكره المحقق التُستري (قدس سره) حيث قال: ((كثيراً ما يردُ المتأخّرون طعن القدماء في رجل بالغُلو، بأنّهم رموه لنقله معجزات للأئمّة (عليهم السلام)، وهو غير صحيح؛ وذلك لأنّ كونهم (عليهم السلام) ذوي معجزاتٍ من ضروريات مذهب الإمامية، وهل معجزاتهم وصلت إلينا إلاّ بنقلهم؟

وإنّما مرادهم بالغُلو ترك العبادة اعتماداً على ولايتهم (عليهم السلام)، فروى أحمد بن الحسين الغضائري، عن الحسن بن محمّد بن بندار القمّي، قال:

((سمعت مشايخي يقولون: أنّ محمد بن أورمة لمّا طُعِن عليه بالغُلو، بعث إليه الأشاعرة ليقتلوه، فوجدوه يصلّي الليل من أوّله إلى آخره، ليالٍ عدّة، فتوقفوا عن اعتقادهم))[2].

وعن فلاح السائل لعلي بن طاووس عن الحسين بن

---

(١) ينظر: البهبهاني، الفوائد الرجالية: ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص٩٤ الرقم١٣٣.

أحمد المالكي، قال: ((قلت لأحمد بن مليك[١] الكَرخي عمّا يُقال في محمّد بن سنان من أمر الغُلو، فقال: معاذ الله، وهو والله علّمني الطهور))[٢].

وعنونه الكشي جمعاً منهم علي بن عبد الله بن مروان وقد سأل العيّاشي عنهم: ((فقال: وأمّا علي بن عبد الله بن مروان، فإنّ القوم ـ يعني الغُلاة ـ يُمتحنون في أوقات الصلاة، ولم أحضره وقت صلاةٍ))[٣]، وعنون الكشي أيضاً في الغُلاة في وقت الإمام الهادي (عليه السلام)، وروى عن أحمد بن محمّد بن عيسى أنّه:

((كتب إليه (عليه السلام) في قوم يتكلّمون، ويقرأون أحاديث ينسبونها إليك، وإلى آبائك، .....ومن أقاويلهم، أنّهم يقولون أنّ قوله تعالى: ((إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ))[٤]، معناها رجل، لا سجود ولا ركوع، وكذلك الزّكاة معناها

---

(١)في رجال السيّد بحر العلوم: أحمد بن هليك، وفي تنقيح المقال: أحمد بن مليك.

(٢) ابن طاووس، فلاح السائل: ص ١٣، وفيه أحمد بن هليل الكرخي.

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨١٢ الرقم١٠١٤.

(٤)سورة العنكبوت: آية ٤٥.

ذلك الرّجل، لا عدد دراهم، ولا إخراج مال، وإخراج من الفرائض والسنن، والمعاصي، وصيرورتها على هذا الحدّ الذي ذكرت))[1].

وزاد (ﷺ) في المقام:

((هذا الرّجل ـ يعني ابن الغضائري ـ لا نقّاد مثله بعد ابن الوليد، الناقد لنوادر الحكمة وغيره، بل هو فوقه، فتراه قَوّى من ضعّفه ابن الوليد، وابن بابويه أحمد بن الحسين بن سعيد، والحسين بن شاذويه، ومحمّد بن أورمة، وزيد الزّراد، وزيد النَّرسي.

والقول الفصل أن نسبر من طعن فيه هذا الرّجل، في كتابه أو حديثه، فنراه منكراً، فإنّه طعن في تفسير محمّد بن القاسم الاسترآبادي، وفي كتب علي بن أحمد الكوفي، وفي كتاب الحسن بن عيّاش بن حريش، فترى كلّاً منهما مشتملاً على منكرات، لا سيّما التفسير، فغير المنكر فيه يسير، وقد وصل إلينا من كتاب الكوفي استغاثته، وقد أكثر فيه من إنكار ما أُجمِع عليه.

---

(١)الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٠٢-٨٠٣ الرقم٩٩٤، ينظر: التستري، قاموس الرجال: ١/ ٥٠ ـ ٥١.

وقد روى الكافي في باب:

شأن (إنّا أنزلناه) عدّة أخبار من كتاب ابن حريش، ليس لها محصل، وأثار الوضع عليها كالنّار على الجبل، وكذلك أخبار باقي من طعن هذا الرّجل عليه في الفقه أو غيره، اشتملت على ما زيّفه النقاد، وتشمئز منه الطباع، وليس لها نورانية كلام المعصومين (عليهم السلام) وبهاؤه وضياؤه))[1].

إلا أنّه قد أُعترض على كلام المحقق التُستري (قدس سره)، بما حاصله:

أنّه مع الاعتراف بأنّ الغُلاة كانوا يُمتحنون في أوقات الصّلاة في الجملة، إلّا أنّ ذلك لا يثبت ما رامه (قدس سره)، وهو أنّ الغُلو كان له معنىً واحد في جميع الأزمنة، ولازمه ترك الفرائض، وأنّ هذا المعنى كان مقبولاً عند الكلّ، من عصر الإمام الصادق (عليه السلام) إلى عصر الغضائري، إذ فيه أنّه يظهر عمّا نقله الكشي، عن عثمان بن عيسى الكلابي، أنّ محمّد بن بشير أحد رؤساء الغُلاة في عصره، وأتباعه كانوا يأخذون بعض الفرائض، وينكرون البعض الآخر، حيث زعموا أنّ الفرائض عليهم من الله تعالى إقامة الصّلاة، والخمس، وصوم

(١)ينظر: التستري، قاموس الرّجال: ١/ ٢٩٣.

شهر رمضان، وفي الوقت نفسه أنكروا الزّكاة، والحجّ، وسائر الفرائض.

وعلى ذلك، فما ذكره المحقق التُستري (قدس سره) من امتحان الغُلاة في أوقات الصّلاة، راجع إلى صنفٍ خاصٍ من الغُلاة، دون الكل.

((والظّاهر أنّ الغضائري كان له مذاق خاص في تصحيح الرّوايات، وتوثيق الرّواة، فقد جعل إتقان الرّوايات في المضمون حسب مذاقه، دليلاً على وثاقة الرّاوي، ولأجل ذلك صحّح روايات عِدّة من القمّيين، ممن ضعّفهم غيره؛ لأجل أنّه رأى كتبهم وأحاديثهم صحيحة، كما أنّه جعل ضعف الرواية في المضمون، ومخالفتها مع معتقده فيما يرجع إلى الأئمّة (عليهم السلام)، دليلاً على ضعف الرّواية، وكون الرّاوي جاعلاً للحديث، أو راوياً ممن يضع الحديث، والتوثيق والجرح المبنيان على إتقان المتن، وموافقته مع العقيدة، من أخطر الطُرق إلى تشخيص صفات الرّاوي من الوثاقة والضعف))[1].

ولكنّ هذا الاعتراض غير تامٍ؛ وذلك لأنّنا ذكرنا -في

(١) السبحاني، كلّيات في علم الرّجال: ص ٩٩.

مباحثنا الرّجالية[١] -أنّ هناك سِمات عامّة متفق عليها في صدق الغلو، من خلال ادّعاء جملة من الأمور للأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، منها:

١ ـ ادّعاء الرّبوبيّة لهم (عليهم السلام).

٢ ـ ادّعاء النّبوة لهم (عليهم السلام).

٣ ـ العلم بالغيب بنحو الاستقلال، من دون إلهام.

٤ ـ القول بالتّناسخ.

٥ ـ القول بالتّفويض لهم (عليهم السلام).

وبالعودة إلى جماعة الغُلاة، ومنهم محمّد بن بشير وجماعته، تجد أنّهم من القائلين بجملة من هذه الأمور[٢]، هذا من جانبٍ.

ومن جانبٍ آخر:

فإنّ تقييم الرّواة من ناحية الوثاقة والضعف، اعتماداً على النظر في مروياتهم وكتبهم، فهذا منهجٌ موضوعيٌ علميٌ دقيقٌ، وقد كان عليه الأعلام، كالشيخ الطوسي والنجاشي، متى ما

(١) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ١/ ٣٥٥ وما بعدها.

(٢) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: هامش٢/ ٧٧٥ ـ ٧٧٨.

تيسّر لهم ذلك.

وأمّا دعوى أنّ له مذاقٌ خاصٌ في تصحيح الروايات، فليس الأمر كذلك، بل مذاقه هو المذاق العلمي الموضوعي، القائم على تفحّص روايات ومرويات الرّاوي، وأشعاره وكتبه وكلّ نتاجه العلمي، وهذا أفضل منهجٍ مقارنةً بنقل كلمات الآخرين، والاعتماد على ذلك في التوثيق والتضعيف، من دون تحقيقٍ وتنقيح.

بل أكثر من ذلك:

فإنّ هذا المنهج، هو الذي يمكن أن يُتيح الفرصة للأجيال المتعاقبة للنّظر بمرويات الرّاوي، ودراستها، وإخضاعها للدّراسات الإحصائية، واستخراج النّسب المئوية لكل سِمة، أو ظاهرة، أو ميزة فيها، لكي يتم البناء عليها؛ لاستخراج الخطوط العامّة للشخصية محل البحث، فلا ينسد الباب أمام المحققين والمدققين، والمتتبعين لأحوال الرواة.

بل أنّ هذا المنهج هو الذي يلقي الضوء على كثير من الاتهامات، التي اُتِهم بها بعض الأجلّة من رواتنا، ويساعد على التحقق منها، سلباً أو إيجاباً، ومن الواضح أنّه لا محيص عن تبنّي هذا المنهج العلمي الرّصين.

وأمّا بالأخذ بما ارتكز في أذهان الآخرين، أو ما اشتهر بين الألسن من دون التحقيق والتدقيق، فهو مسلك المقلّدين، والناقلين لآراء الآخرين، ومثل هؤلاء خارجون عن عنوان المحققين والمدقّقين، ولا عِبرة بكلامهم أصلاً، بل العبرة إنّما هي بالعودة إلى أصحاب هذه الأقوال، وكلماتهم في المقام، ومحاكمتها بحسب المنهج العلمي.

فعلى سبيل المثال:

قد شاعت الإشارة إلى عدم الاعتماد على آراء ومصنّفات ابن الجنيد الإسكافي؛ من جهة تبنّيه للقياس الفقهي المرفوض عندنا، وأشار إلى ذلك الأمر جمعٌ، منهم النجاشي، والسيّد المرتضى، والشيخ الطوسي(قُدِست أسرارهم)، ولكنّ مع ذلك، فإنّ كتبه وفتاويه قد وصلت إلينا بنحوٍ من الأنحاء، فالمنهج العلمي والموضوعية والعدالة يحتّم على المحقّقين النظر فيما وصل إلينا، من كتبه وفتاويه قبل القول بأنّه مرفوض الآراء؛ لاعتماده القياس الفقهي الباطل عندنا.

وقد تقدّم[1] أنّ الرّجل من نقّاد الأخبار، وهذا واضح جداً في شخصيته العلمية ـ أي شخصية ابن الغضائري ـ .

(١)يراجع: ص٩.

وعلى كلّ حالٍ، تبقى تقييماته الرّجالية ممتلكةً لقيمةٍ احتماليةٍ معينةٍ، يمكن أن تدخل في بناء الاطمئنان بحال الرّاوي، بحسب ما تبنّيناه من تقريب لحجيّة قول الرّجالي، من كونه قرينةً ومقدمةً وشاهداً ومؤيّداً يحمل قيمةً احتماليةً، تدخل في محور تجميع الاحتمالات لبناء الاطمئنان بحال الرّاوي، من دون فرقٍ بين تضعيفاته، أو توثيقاته، أو بيانه لأحوال الرّواة من الجوانب الأخرى، كالمهنة والقومية والنسب ونحو ذلك.

ثمّ أنّه قد استدلوا لمقالة التفريق في اعتبار مقولاته من غير التضعيف والتوثيق، بما أنّ ابن الغضائري قلّ أن يسلمَ أحدٌ من جرحه، أو ينجو من قدحه، وقد جرح أعاظم الثّقات، وأجلّاء الرواة الذين لا يناسبهم ذلك، وهذا يشير إلى عدم تحقيقه حال الرّجال، كما هو حقّه، أو أكثر ما يعتقده جرحاً، ليس في الحقيقة جرحاً[1].

وزادوا في المقام:

((أمّا ابن الغضائري فمسارع إلى الجرح حرداً، مبادرٌ إلى التضعيف شَطَاطاً))[2].

---

(١)ينظر: المامقاني، تنقيح المقال: ١/ ٥٧.

(٢)الميرداماد: الرواشح السماوية: ص ١٠٠.

ولكنّهذا الاعتراض مخالف للغة الأرقام، بل تخدش فيه الأرقام وتمنعه؛ لأنّه مبنيٌ على ما ارتكز في أذهان البعض، من أنّ ابن الغضائري كان مُتسرّعاً في التضعيف، ولم يسلم أحد من تضعيفه، وكأنَّ الرّجل تعرّض -في ما وصلنا- إلى ألف أو ألفين أو ثلاثة آلاف من الرّواة، فإذا كانت الأعداد كذلك جاز الحديث عن سعة تضعيفاته، وشمولها لمجموعةٍ كبيرةٍ من الأعلام.

ولكن الصحيح خلاف ذلك[1]، بتقريب:

((أنّ كتاب الضُّعفاء المنتزع من (حلّ الإشكال) يتضمّن ترجمة ما يناهز مائة وستين شخصاً، يتبيّن عند التمحيص:

١ ـ أنّ ثمانية وستين شخصاً ممّن ضعّفهم ابن الغضائري، يشاركه في رأيه أحد أعلام الرّجاليين، كالشيخ الطوسي والنجاشي.

٢ ـ أنّ تسعة وخمسين شخصاً ممّن ضعّفهم، لا يوجد لتضعيفه معارض في كلمات علماء الرّجال، فهم بين من لم يترجموا أصلاً، وبين من تُرجِم لهم، ولكن لم يُذكروا بقدح أو

(١) والتي كشف عنها استقراء السيد محمد رضا السيستاني في المقام.

مـدح.

ولا غـرو في عـدم اشـتمال كتـاب النجـاشي وكتـابي الشـيخ على التعـرض لأحوالهـم، فإنّهـا مخصصـة لغـير ذلـك، كذكـر المصنفـات وبيـان الطبقـات.

٣- أنّ ثلاثـة أشـخاص ممّـن ضعّفهـم، يشـاركه في ذلـك النجـاشي، ويخالفـه الشـيخ، وهـم جعفـر بـن محمـد بـن مالـك، والمعـلى بـن خنيـس، وداود بـن كثـير الرقـي.

٤ ـ أنّ رأيـه في عـشرة أشـخاص منهـم، ربّـما لا يعـارض رأي غـيره، وإن كان مخالفـاً لـه مـن جهـة، مثـلاً:

قـال في إبراهيـم بـن سـليمان الهمـداني: ((يـروي عـن الضعفـاء كثـيراً، وفي مذهبـه ضعـفٌ))[١]، وقـال الشـيخ والنجـاشي: ((كان ثقـةً في الحديـث))[٢].

وقـال في إدريـس بـن زيـاد: ((يـروي عـن الضُّعفـاء))[٣]،

---

(١)ابن الغضائري، الرجال: ص٤١ الرقم١٣.

(٢)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨ الرقم٢٠.

(٣)ابن الغضائري، الرجال: ص٣٩ الرقم٨.

وقال النجاشي: ((ثقةٌ))[١].

وقال في إسماعيل بن مهران: ((ليس حديثه بالنقي، يضطرب تارةً ويصلح أخرى، ويروي عن الضُّعفاء كثيراً))[٢]، وقال الشيخ والنجاشي: ((ثقةٌ، معتمد عليه))[٣].

وقال في محمد بن خالد البرقي: ((حديثه يُعرف ويُنكر، يروي عن الضُّعفاء كثيراً))[٤]، وقال الشيخ: ((ثقةٌ))[٥]، وقال النجاشي: ((كان محمد ضعيفاً في الحديث))[٦].

٥ ـ أنّه برأ ساحة عدد من الرّواة ممّن ضعّفهم آخرون، مثلاً:

قال في أحمد بن الحسين بن سعيد: ((قال القمّيون: كان غالياً، وحديثه فيما رأيته سالم))[٧].

---

(١)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠٣ الرقم٢٥٧.

(٢)ابن الغضائري، الرجال: ص٣٨ الرقم٧.

(٣)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٦ الرقم٤٩.

(٤)ابن الغضائري، الرجال: ص٩٣ الرقم١٣٢.

(٥)الطوسي، الرجال: ص ٣٦٣ الرقم٥٣٩١.

(٦)النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٣٣٥ الرقم٨٩٨.

(٧) ابن الغضائري، الرجال: ص٤٠-٤١ الرقم١٢.

وقال في أحمد بن محمّد بن خالد البرقي: ((طعن القمّيون عليه، وليس الطعن فيه، وإنّما الطعن في من يروي عنه))[١].

وقال في الرّبيع بن سليمان: ((أمره قريب، قد طُعِن عليه، ويجوز أن يخرج شاهداً))[٢].

٦ ـ ضعّف عشرة أشخاصٍ، يعارضه فيهم توثيق النجاشي أو غيره، وهم:

١ ـ إبراهيم بن عمر اليماني.

٢ ـ سليمان بن داود المِنقري.

٣ ـ سهل بن أحمد الديباجي.

٤ ـ صباح بن يحيى.

٥ ـ محمّد بن إسماعيل البرمكي.

٦ ـ محمّد بن بحر الدُّهني.

٧ ـ يحيى بن محمّد بن غُليم.

٨ ـ يعقوب السراج.

---

(١) المصدر نفسه: ص٣٩ الرقم١٠.

(٢) المصدر نفسه: ص٦٠ الرقم٥٠.

٩ ـ زكريا أبو يحيى كوكب الدّم.

١٠ ـ سعد بن طريف.

وليس هؤلاء من أعاظم الثقات، وأجلّاء الرواة، ولا من المشاهير بالعفاف والتقوى والصلاح، بل رواة عاديون، وثّقهم بعض الرّجاليين، فلا مجال للتهويل إذا ضعّفهم ابن الغضائري))[1].

وبعبارة أخرى:

إنّه بلغة الأرقام والنسب المئوية نجد:

أولاً: أنّ (٤٢،٧٪) ممّن ضعّفهم ابن الغضائري، يشاركه في رأيه أحد الأعلام الرّجاليين، كالشيخ الطوسي والنجاشي.

ثانياً: أنّ (٣٧٪) ممّن ضعّفهم لايوجد لتضعيفه معارض في كلمات علماء الرّجال.

ثالثاً:أنّ تقريباً (٢٪) ممّن ضعّفهم، يشاركه في ذلك النجاشي، ويخالفه الشيخ الطوسي.

رابعاً: أنّ رأيه في (٦٪) ربّما لا يعارض رأي غيره، وإن كان مخالفاً له من جهة.

---

(١) محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرّجال: ٢/ ٩١ ـ ٩٣.

خامساً: أنّه برّأ ساحة (٢٪) ممّن ذكرهم من الرّواة، ممّن ضعّفهم آخرون.

سادساً: أنّه ضعّف (٦٪) ممّن ذكرهم من الرّواة في كتابه، ويعارضه فيهم توثيق النجاشي أو غيره، ولكنّهم رواة عاديّون، وليسوا من أعاظم الرّواة، ولا أجلّاء الرواة، ولا من المشتهرين بالتقوى والصلاح.

ونعتقد أنّ لغة الأرقام والنسب خير شاهد على فساد الدعوى القائلة: بأنّ ابن الغضائري لم يترك أحداً من مشاهير الرّواة وأجلّاء الأصحاب، إلّا وضعّفه أو خدش به، فهي دعوى غير صحيحة.

ونعتقد أنّها نشأت ممّا ارتكز في الأذهان، من كونه كثير التضعيف، وكيف لا يضعّف وكتابه عنوانه الضُّعفاء؟! وإنّما الفكرة الأساسية أنّ المقدار الذي دار حديثه فيه لا يتجاوز (١٦٠) شخصية بقليل، والنسب المتقدمة تكشف طبيعة النسب الداخلية في ضمن هذا العدد الصغير نسبياً من الرّواة.

ولعلّ السبب هو ما أوحى به عنوان الكتاب من التضعيف، فتوهّموا أنّه سيضم المئات أو الآلاف من الرواة، ومن الطبيعي أن يكون بينهم من المشاهير والمعروفين،

والأجلّاء من رواتنا، ولكن هذا لم يقع، بل لعلّه بلغة النسبة المئوية لم تكن نسبة من ضعّفهم بتلك النسبة الكبيرة والعدد الكبير، بل هي أرقام عادية في علم الرّجال والتراجم، لعلّك تجد في كتب الآخرين ما يقترب منها، أو ما يفوقها، ونعتقد أنّه لو وصل إلينا كتابه الآخر، الذي يظهر أنّه في الممدوحين- كما يشير إلى ذلك كلمات العلامة الحلّي المتقدّمة- لظهرت لنا كفتان متزنتان، كفة في الضُّعفاء وكفة في الممدوحين والثقات، ولكان حينئذٍ كلامه -مجتمعاً في كلا الكتابين-أشبه بكلام النجاشي والشيخ الطوسي، الذين جمعوا التوثيق والتضعيف في كتاب واحد، فلم يرتكز في أذهان المطالعين للكتاب أعداد المضعّفين، بل كان ما يختلط مع أعداد الموثّقين، فيهون الأمر عليهم، بخلاف المطالع لكتاب الضُّعفاء.

بل أكثر من ذلك:

فالعلامة الحلي(قدس سره) (المتوفى ٧٢٦ للهجرة) خير مثال على ذلك فقد سرد في كتابه المعروف(خلاصة الأقوال) رأيه في وثاقة وضعف (١٧٣٧) راوياً[1]، وقد قسمهم الى قسمين، القسم الأول في من يعتمد على قولهم ويضم(١٢٢٧) راوياً، بينما

(١)ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الاقوال.

القسم الثاني يقع في من ضعفهم ورد قولهم ويضم(٥١٠) راوٍ، وهذا يعني أن العلّامة الحلي ضعّف أكثر من ثلاثة أضعاف من ضعّفهم ابن الغضائري، ومع ذلك لم يقل أحد من الأعلام أنّ العلّامة الحلي قد أكثر من جرح الراوة من أصحابنا، ولم ينتقدوه من هذا الجانب، مع أنه كان أحق من ابن الغضائري بهذا الانتقاد من هذا الجانب.

ثم أننا نعتقد أنه من الطبيعي أنّ النفوس -ومنها المتشرعة وأهل الحديث والاستدلال-لا تتمنى أن تجد الكثير من الرواة في خانة الضُّعفاء، بل هذا مرتكز حتّى في أذهان المحققين، ومن اشتغل بعلم الرّجال، حتّى لا يضيع مع ضعفهم مجموعة من تراث أهل البيت (عليهم السلام).

ولكن الصحيح، أنّه لابدّ من التحقيق في أحوال الرّواة، حتّى يمكن لنا رد الأكاذيب والأباطيل، التي أُلصِقت بكلمات أهل البيت (عليهم السلام) من الكذّابين والوضّاعين، بل حتّى ممّن أشتبه عليه الأمر من الضعفاء ومجهولي الحال، وممّن لا يبالي عمّن أخذ.

خصوصاً بعد أن وجدنا جملة من الروايات في المجاميع الروائية مختلة الألفاظ، باطلة المضامين، بل في بعض الأحيان

غريبة عجيبة، لا يصدقها العقل، ولا تخضع لحساب المنطق، وغاية ما يمكن أن تتركه من أثر في الشريعة لا يتعدى التشويه والتخريب، كانت قد نُسِبت إلى الأئمّة (عليهم السلام)، وكانت قد رويت عنهم، وأُسنِدت إليهم بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ.

فكان لابدّ من وجود محمل تُحمل عليه، خصوصاً أنّها في جملة من الأحيان تُنسب إلى أعاظم الأصحاب، وأجلّاء الرّواة، ممّن لا شكّ في وثاقتهم، وصدقهم، وتقواهم، وورعهم، فلم يكن ذلك المحمل إلاّ ضعف الراوي، أو كذبه، أو جهالة حاله، وهي كما نعتقدها آلية علمية مهمة ودقيقة ومعتمدة لمنع تسرب الأكاذيب والأباطيل إلى تراث الأئمّة المعصومين (عليهم السلام).

فالمختار النهائي في الكتاب:

ثبوت نسبة ما وصل إلينا من كتاب الضُّعفاء لابن الغضائري، والرجل ثقة في الحديث، ومقتضى الصناعة في علم الرجال، هو الأخذ بكلّ ما فيه من تضعيفاتٍ، وتوثيقاتٍ، ومعطياتٍ رجاليةٍ، تكشف عن أحوال الرّجال الأخرى، ويُعامل معاملة الكتب الأخرى، كفهرست أسماء مصنفي الشيعة للنجاشي، أو فهرست كتب الشيعة وأصولهم للشيخ الطوسي (قدس سره)، وغيرها من الكتب المعتمدة، كما هو الظاهر،

والله العالم بحقائق الأمور.

وبذلك ينتهي حديثنا عن كتاب الرّجال، أو كتاب الضُّعفاء، كما يُسمّى لابن الغضائري.

ومن الله نستمد العون والتوفيق انه خير معين

والحمد لله ربّ العالمين.

قَائِمَةُ المَصَادِرِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. القرآن الكريم
٢. أحوال الرجال: الجوزجاني، : إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق (ت ٢٥٩هـ) تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي الناشر: حديث اكادمي - فيصل آباد، باكستان
٣. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) سنة الطبع : ١٤٠٤. المطبعة : بعثت - قم الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
٤. الاستبصار: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : تحقيق وتعليق : السيد حسن الموسوي الخرسان. الطبعة : الرابعة. سنة الطبع : ١٣٦٣ ش المطبعة : خورشيد الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.
٥. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: حفيد الشهيد الثاني، محمد بن الحسن العاملي (ت ١٠٣٠هـ) تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لاحياء التراث الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ المطبعة: ستارة- قم
٦. اعيان الشيعة: اعيان الشيعة: الأمين، السيد محسن ابن السيد

عبد الكريم العامِلي (ت١٣٧١ هـ-١٩٥٢م) تحقيق وتخريج : حسن الأمين تاريخ الطبع: ١٩٨٣م الناشر : دار التعارف للمطبوعات - بيروت - لبنان

٧. الأمالي: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١٤ الناشر : دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع - قم.

٨. أمل الآمل في أحوال علماء جبل عامل: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ) تحقيق : السيد أحمد الحسيني المطبعة : الآداب - النجف الأشرف الناشر : مكتبة الأندلس - بغداد

٩. بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) الطبعة : الثانية المصححة. سنة الطبع : ١٩٨٣ م الناشر : مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان.

١٠. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

١١. البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت ٧٧٤هـ) تحقيق علي شيري: الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ

-١٩٨٩م الناشر: دار احياء التراث العربي.
١٢. التحرير الطاووسي: ابن الشهيد الثاني، جمال الدين أبو منصور الحسن الجبعي، العاملي (ت١٠١١هـ) تحقيق : فاضل الجواهري الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١١ المطبعة : سيد الشهداء (عليه السلام) - قم الناشر : مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم المقدسة.
١٣. تذكرة الحفاظ: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت٧٤٨هـ) الطبعة : الأولى. سنة الطبع: ١٩٥٣م. الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان
١٤. تراجم الرجال احمد الحسيني طبعة أولى ١٤١٤ هجري قم مطبعة صدر الناشر مكتبة المرعشي قم.
١٥. تعليقة على منهج المقال: الوحيد البهباني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) الناشر: مكتبة اهل البيت.
١٦. تقريب التهذيب: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢هـ) تحقيق : دراسة وتحقيق : مصطفى عبد القادر عطا الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٤١٥ - ١٩٩٥ م الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
١٧. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت:

٤٦٠ هـ) تحقيق : تحقيق وتعليق : السيد حسن الموسوي الخرسان الطبعة : الثالثة. سنة الطبع : ١٣٦٤ ش. المطبعة : خورشيد الناشر : دار الكتب الإسلامية - طهران.

١٨. تهذيب التهذيب: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ(الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان

١٩. حاشية على خلاصة الأقوال: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي (ت ٩٦٥ هـ) تحقيق: الشيخ نزار الحسن الطبعة الاولى: ٢٠٠٩م. الناشر: مؤسسة البلاغ

٢٠. حاشية مجمع الفائدة والبرهان: الوحيد البهباني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) تحقيق : مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني الطبعة : الأولى سنة الطبع : صفر المظفر ١٤١٧ المطبعة : أمير الناشر : منشورات مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني

٢١. حاوي الأقوال في معرفة الرجال: الجزائري، الشيخ عبدالنبي بن سعدالدين الأسدي (ت ١٠٢١ ه) تحقيق: مؤسسة الهداية لإحياء التراث، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ الناشر: رياض الناصري

٢٢. الخصال الرصيعة في فهرست أسماء مصنفي الشيعة: الشيخ جاسم الفهدي(معاصر الطبعة الاولى: ٢٠١٩م. الناشر/ مجلة دراسات علمية - النجف الاشرف
٢٣. خلاصة الأقوال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ) تحقيق : الشيخ جواد القيومي الطبعة : الأولى. سنة الطبع : عيد الغدير ١٤١٧. المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.
٢٤. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرگ الطهراني، محمد محسن بن علي بن محمد رضا النجفي (ت ١٣٨٩ هـ) الطبعة : الثالثة ، سنة الطبع : ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م الناشر : دار الأضواء - بيروت - لبنان
٢٥. رجال ابن الغضائري بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر). مخطوط
٢٦. رجال الطوسي دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر
٢٧. الرجال: البرقي، احمد بن عبد الله بن احمد بن محمد بن خالد، تحقيق: حيدر محمد علي البغدادي الطبعة الثانية: ١٤٣٣هـ منشورات: مؤسسة الامام الصادق عليه السلام

٢٨. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : جواد القيومي الإصفهاني الطبعة : الأولى. سنة الطبع : رمضان المبارك ١٤١٥ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٢٩. الرسائل الرجالية : الكلباسي، أبو المعالي محمد بن محمد إبراهيم (ت ١٣١٥هـ) تحقيق : محمد حسين الدرايتي الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤٢٢ - ١٣٨٠ش المطبعة : سرور الناشر : دار الحديث.

٣٠. الرسائل العشر: الطوسي أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

٣١. الرواشح السماوية: الداماد، محمد باقر بن محمد الحسيني الأستر آبادي (ت١٠٤١ هـ) تحقيق : غلام حسين قيصريه ها ، نعمة الله الجليلي الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤٢٢هـ المطبعة : دار الحديث الناشر : دار الحديث للطباعة والنشر

٣٢. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المجلسي، محمد تقي بن مقصود علي (ت١٠٧٠ هـ) تحقيق وتعليق: حسين الموسوي الكرماني وعلي بناه الاشتهاري الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ الناشر: مؤسسة الثقافة الاسلامية

٣٣. الضعفاء: العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن محمد بن حماد (ت٣٢٢هـ) تحقيق : الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٤١٨هـ المطبعة : دار الكتب العلمية - بيروت الناشر : دار الكتب العلمية . بيروت.
٣٤. مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي (ت ٩٦٥ هـ) تحقيق: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة: الثالثة ١٤٢٥هـ المطبعة: (عترت) الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية
٣٥. عدة الأصول: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : محمد رضا الأنصاري القمي الطبعة : الأولى سنة الطبع : ذي الحجة ١٤١٧ - ١٣٧٦ ش
٣٦. فتاوي عبد العزيز بن باز جمع وإشراف د. محمد بن سعد الشويعر ثلاثون مجلد نشر رئاسة إدارة البحوث العلمية والإشراف المملكة العربية السعودية.
٣٧. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ) الطبعة : الخامسة. سنة الطبع : ١٤١٦ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٣٨. فهرست الطوسي دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة

الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر
٣٩. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع : شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.
٤٠. الفهرست: منتجب الدين، على بن بابويه الرازي تحقيق : السيد جلال الدين محدث الأرموي
٤١. الفوائد الرجالية : بحر العلوم، محمّد مهدي بن مرتضى بن محمد الطباطبائي (ت ١٢١٢ هـ) تحقيق وتعليق : محمد صادق بحر العلوم ، حسين بحر العلوم الطبعة : الأولى. المطبعة : آفتاب الناشر : مكتبة الصادق - طهران.
٤٢. الفوائد الرجالية: الكجوري محمد مهدي ابن الملّا حيدر الشيرازي (ت ١٢٩٣ هـ) تحقيق : محمد كاظم رحمان ستايش الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٢٤ هـ المطبعة : دار الحديث الناشر : دار الحديث للطباعة والنشر
٤٣. قاموس الرجال: التستري، محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد (ت ١٤١٥ هـ) الطبعة : الأولى. سنة الطبع : ١٤١٩ هـ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٤٤. قبسات من علم الرجال: السيستاني، السيد محمد رضا بن

السيد علي (معاصر) ، جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية. الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت - لبنان.

٤٥. الكامل في التاريخ: ابن الاثير، عز الدين أبي الحسن الجزري الموصلي (ت ٦٣٠ هـ) سنة الطبع : ١٣٨٦ - ١٩٦٦ المطبعة : دار صادر - دار بيروت

٤٦. كمال الدين واتمام النعمة: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري سنة الطبع : محرم الحرام ١٤٠٥ هـ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٤٧. لسان الميزان: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) الطبعة : الثانية. سنة الطبع : ١٩٧١ م الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان.

٤٨. لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث: البحراني، يوسف بن أحمد بن إبراهيم بن عصفور الدرازي (ت ١١٨٦ هـ) تحقيق : السيد محمد صادق بحر العلوم. سنة النشر : ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م. الناشر: مكتبة فخراوي .

٤٩. المباحث الرجالية: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة

الأولى: سنة ٢٠٢٠م، الناشر: دار المحجة البيضاء بيروت- لبنان.

٥٠. المجروحين: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي (ت ٣٥٤ هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع - عباس أحمد الباز - مكة المكرمة.

٥١. مدرك حجية قول الرجالي، دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الثانية، سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

٥٢. مراسيل الطوسي دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

٥٣. مرحلة ما قبل الاصول الرجالية: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة: الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م . المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام ثاقة ومسلك الوثوق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الثانية، سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٥٤. معجم الأدباء: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت ٦٢٦هـ) الطبعة الثالثة: ١٤٠٠هـ. الناشر: دار الفكر: بيروت.

٥٥. معجم البلدان: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦ هـ) سنة الطبع : ١٩٧٩ م الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
٥٦. معراج اهل الكمال الى معرفة الرجال وبذيله بلغة المحدثين: الماحوزي، الشيخ شمس الدين سليمان بن عبد الله البحراني (ت ١١٢١ هـ). تحقيق: السيد مهدي الرجائي والشيخ عبد الزهرة العويناتي طبع: مطبعة سيد الشهداء، الطبعة الاولى ١٤١٢هـ الناشر: المحقق العويناتي.
٥٧. معرفة الثقات: العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي. (ت ٢٦١ هـ) الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤٠٥ الناشر : مكتبة الدار - المدينة المنورة.
٥٨. مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلّامة: العاملي، السيّد محمّد جواد بن محمّد بن محمّد الطاهر الحسيني (ت ١٢٢٦ هـ) تحقيق وتعليق : الشيخ محمد باقر الخالصي الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤١٩ المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة
٥٩. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة : الثانية الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة

المدرسين بقم المشرفة.
٦٠. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك : ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن (ت ٥٩٧ هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا و مصطفى عبد القادر عطا: مراجعة وتصحيح نعيم زرزور: الطبعة الأولى: الأولى: ١٤١٢ هـ-١٩٩٢ م الناشر: دار الكتب العلمية :بيروت :لبنان.
٦١. منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: ابن الشهيد الثاني، الشيخ أبو منصور الحسن بن الشيخ زين الدين، العاملي الجبعي (ت١٠١١هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٣٦٢ ش المطبعة : المطبعة الإسلامية الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٦٢. منتهى المقال في أحوال الرجال: المازندراني، محمد بن إسماعيل (ت ١١٧٣ هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. الطبعة: الأولى. سنة الطبع : ١٤١٦ المطبعة : ستارة - قم الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة.
٦٣. المنهج الرجالي والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية لسيد الطائفة آية الله العظمى البروجردي: الجلالي، محمد رضا بن السيّد محسن الحائري (معاصر)، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ

المطبعة: مكتب الاعلام الإسلامي الناشر: بوستان كتاب - قم

٦٤. منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال: الاسترابادي، الميرزا محمد بن علي (ت ١٠٢٨هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ربيع الاول ١٤٢٢هـ المطبعة: ستارة - قم الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم

٦٥. موسوعة طبقات الفقهاء: السبحاني، جعفر بن محمد حسين التبريزي(معاصر) الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ، المطبعة: اعتماد - قم التاريخ: الناشر: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام

٦٦. ميزان الاعتدال: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي. الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٩٦٣ م الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

٦٧. نظرية تعويض الاسانيد لتصحيحها: الشيخ عادل هاشم (معاصر). الطبعة الأولى، سنة الطبع: ٢٠٢١م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

٦٨. هدى الساري مقدمة فتح الباري: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢هـ)

تحقيق: عبد القادر شيبة الحمد تاريخ النشر ١٤٢١هـ ٢٠٠١م دار النشر: طبع على نفقة الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود - الرياض

٦٩. الوجيزة (رجال المجلسي): المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) تصحيح وتحقيق: محمد كاظم رحمن ستايش الطبعة: الأولى ٢٠٠٠م الناشر: مؤسسة الطباعة والنشر في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي(ايران).

مُحتويات الكِتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٩
ثمّ أنّه يقع الكلام في مقاماتٍ:	١١
المقام الأوّل:	١١
وفاته، ومشايخه، وتلامذته، وكتبه:	١٧
وكان من مشايخه:	١٧
وأمّا تلامذته:	١٨
كتب ابن الغضائري التي ذُكِرت له:	١٨
الأمرالأول:	٢١
الأمرالثاني	٢١
المقام الثاني:	٢٧
الطريق الأول:	٢٧
الطريق الثاني:	٢٩
الطريق الثالث:	٢٩
الطريق الرابع:	٣٢
المقام الثالث:	٣٣
ومن هنا ظهر اتجاهان أساسيان:	٣٣
الاتجاه الأول:	٣٣

الموضوع	الصفحة
الوجه الأول:	٣٤
الوجه الثاني:	٣٦
الأمر الأول:	٣٧
الأمر الثاني:	٣٩
الأمر الثالث:	٣٩
الاتجاه الثاني:	٤٠
وعمدة الوجوه التي استدّل بها	٤٢
الوجه الأول:	٤٢
الوجه الثاني:	٤٣
الوجه الثالث:	٤٣
الوجه الرّابع:	٤٤
الوجه الخامس:	٤٥
الوجه السادس:	٤٥
وأمّا الاحتمال الآخر:	٤٧
الوجه السابع:	٤٧
المقام الرّابع:	٤٩
الأمر الأوّل:	٥٠

الموضوع	الصفحة
الأمر الثاني:	٥١
الأمر الأول:	٥٥
الأمر الثاني:	٥٥
المقام الخامس:	٦٠
السِّمة الأولى:	٦٠
السمة الثانية:	٦١
السِّمة الثالثة:	٦٣
السِّمة الرّابعة:	٦٥
السِّمة الخامسة:	٦٦
السِّمة السادسة:	٦٧
المقام السّادس:	٦٨
المقام السّابع:	٨٠
القول الأول:	٨٠
القول الثاني:	٨١
الكلام في القول الأول:	٨١
الوجه الأول:	٨١
الوجه الثاني:	٨٥

الموضوع	الصفحة
الوجه الثالث:	٨٩
الوجه الرّابع:	٩٠
ثانياً:	٩١
ثالثاً:	٩١
الوجه الخامس:	٩٢
المورد الأول:	٩٢
المورد الثاني:	٩٣
الوجه السادس:	٩٦
وأمّا الكلام في القول الثاني:	٩٨
الأمر الأول:	٩٩
الأمر الثاني:	١٠٠
الأمر الثالث:	١٠٠
الأمر الرابع:	١٠١
ومن جملة وجوه القول الثاني:	١٠٥
الوجه الأول:	١٠٥
الوجه الثاني:	١٠٦
الوجه الثالث:	١١٢

الموضوع	الصفحة
الوجه الرّابع:	١١٣
المقام الثامن:	١١٥
الاتجاه الأول:	١١٦
الاتجاه الثاني:	١١٦
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	١٣٩